**الجمهورية التونسية**
**وزارة الشؤون الاجتماعية**
**وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**

# المشروع السنوي للأداء
# لمهمة الشؤون الإجتماعية
# لسنة 2024

**ماي 2023**

# الفـهـــرس


**المحورالأول : تقديم المهمة** 4

1. استراتيجية المهمة 5
2. برامج المهمة 7
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 8

**المحور الثاني : تقديم برامج المهمة** 14

**برنامج الشغل و العلاقات المهنية** 15

1. تقديم البرنامج 16
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 20
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 24

**برنامج الضمان الإجتماعي** 26

1. تقديم البرنامج 27
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 32
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 51

**برنامج النهوض الإجتماعي** 53

1. تقديم البرنامج 54
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 57
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 65

**برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج** 67

1. تقديم البرنامج 68
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 72
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 78

**برنامج القيادة و المساندة** 80

1. تقديم البرنامج 81

2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 82
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 85

**الملاحق** 87

1. بطاقات المؤشرات 88
2. بطاقات الفاعلين العموميين 128
3. بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي 143
4. جداول خاصة بالبرامج 175

# المحور الأول:تقديم المهمة

## 1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة عبرترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج من العمل على الحدّ من الفوارق بين الجنسين وتدعيم مقاربة النوع الإجتماعي في القطاع.

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الدولية وخاصة منها الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة 2030 . ويترجم ذلك باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية وخاصة منها مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، مشروعي الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة والتي تمكن من تأطير وتوجيه التدخلات القطاعية لفائدة الفئات الاجتماعية في إطار ما تفرضه مبادئ حقوق الانسان . و في نفس السياق الضامن لحقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز بين فتيات ونساء وفتيان ورجال ،إلتزامت المهمة بتفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي وذلك من خلال إعداد خطة قطاعية في هذا المجال الذي تجدون تفصيله في الملاحق.

وتتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثراء المنظومة القانونية المعتمدة وطنيا وتنوع الخدمات الاجتماعية وتيسير النفاذ لها من قبل الفئات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعات والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة الى ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في ضرورة ملائمة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية خاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي و آليات التنسيق بين السياسات العمومية الأفقية.

كما أنه وعلى الرّغم من المجهودات المبذولة إلا أنّه يلاحظ أن معدل الفقر لا يزال يسجل ارتفاعا كبيرا ليبلغ 16.6% سنة 2021 تتوزع 12.7% بالوسط الحضري و 24.8% بالوسط الريفي كما يبلغ معدل الفقر

المدقع 2.9% تتوزع 1.7% بالوسط الحضري و 5.3% بالوسط الريفي (المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2021) وتسجل النسب الأعلى للفقر خاصة بمناطق الوسط الغربي (37. % مقابل 7.2% نسبة فقر مدقع) والجنوب الشرقي (23.2% مقابل 4.3% نسبة فقر مدقع) والشمال الغربي (22.5% مقابل 4.6% نسبة فقر مدقع) . وتتميز المناطق الأكثر فقرا ببروز الظواهر الاجتماعية كالأمية والبطالة والانقطاع المدرسي إضافة إلى مظاهر العمالة الهشة خاصة لدى الفئات من الفتيات والنساء. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6٪ مقابل نسبة 12.5٪ للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 . كما يمثل عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان، تمثل المرأة نسبة 68.77% منهم (1.205.000 مرأة أمية) ويمثل الرجال نسبة 31.16% (546.300 رجل أمي).

لذا ، تعمل مهمة الشؤون الإجتماعية على تحسين المؤشرات الإجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهة في التقليص من نسب الفقر والأمية والتقليص من عجز صناديق الضمان الإجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاته. كما تولي مهمة الشؤون الاجتماعية الأولوية الضرورية للإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين على غرار استفحال مظاهر التشغيل الهش للنساء والفتيات سيما بالقطاعات غير المهيكلة وكافة أشكال العنف المسلط عليهن سواء في المحيط العائلي والمجتمعي أو أماكن العمل. كما تستهدف تدخلات المهمة النساء المهاجرات من الجالية المقيمة بالخارج سواء عبر الإحاطة بهن وبعائلتهن من خلال شبكة الملحقين الاجتماعين أو من خلال تدعيم روابطهن بالوطن مخ خلال دعم تشغيلتهن ومساهمتهن في نسق التنمية الوطني.

وبناءا على نتائج التشخيص ولتذليل الصعوبات آنفة الذّكر تمّ تحديد المحاور الإستراتيجية التالية :

- ✓ تطويرالعلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسات إضافة الى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي .
- ✓ دعم سياسة النهوض الاجتماعي وتصويب التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطويرآليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

## 2. برامج المهمة:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية**: يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،
- ✓ **برنامج الضمان الإجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الآجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبها من المضمون الاجتماعي،
- ✓ **برنامج النهوض الإجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،
- ✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج والعمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ **برنامج القيادة والمساندة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

# 3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

## أ- ميزانية المهمة :

### جدول عدد 1:

### تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

### حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة:ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | التطور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | اعتمادات التعهد | 254.450 | 284.000 | 29.550 | %11,61 |
| | اعتمادات الدفع | 254.450 | 284.000 | 29.550 | %11,61 |
| نفقات التسيير | اعتمادات التعهد | 21.500 | 23.000 | 1.500 | %6,98 |
| | اعتمادات الدفع | 21.500 | 23.000 | 1.500 | %6,98 |
| نفقات التدخلات | اعتمادات التعهد | 3011.050 | 2531.000 | -480.050 | -%15.94 |
| | اعتمادات الدفع | 3011.050 | 2531.000 | -480.050 | -%15.94 |
| نفقات الاستثمار | اعتمادات التعهد | 6.500 | 10.235 | 3.735 | %57.46 |
| | اعتمادات الدفع | 15.000 | 14.000 | -1000 | -%6.67 |
| نفقات العمليات المالية | اعتمادات التعهد | | | | |
| | اعتمادات الدفع | | | | |
| المجموع | اعتمادات التعهد | **3293.500** | **2848.235** | **- 445.265** | **- %13.52** |
| | اعتمادات الدفع | **3302.000** | **2852.000** | **-450.000** | **-%13.63** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

## جدول عدد 2:

## تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

## حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

| البرامج | | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | التطور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية | اعتمادات التعهد | 29.797 | 33.125 | 3.328 | %19.67 |
| | اعتمادات الدفع | 29.857 | 31.090 | 1.232 | %4.13 |
| 02 : برنامج الضمان الإجتماعي | اعتمادات التعهد | 1168.977 | 1226.525 | 57.548 | %4.92 |
| | اعتمادات الدفع | 1168.977 | 1226.525 | 57.548 | %4.92 |
| 03 : برنامج النهوض الإجتماعي | اعتمادات التعهد | 1998.233 | 1491.239 | -506.994 | -%25.07 |
| | اعتمادات الدفع | 2000.953 | 1490.039 | - 510.914 | -%25.53 |
| 04 : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج | اعتمادات التعهد | 33.864 | 34.160 | 296 | %0.87 |
| | اعتمادات الدفع | 33.864 | 34.160 | 296 | %0.87 |
| 09 : برنامج القيادة والمساندة | اعتمادات التعهد | 62.629 | 63.186 | 557 | %13,23 |
| | اعتمادات الدفع | 68.349 | 70.186 | 1.838 | %2.69 |
| المجموع العام | اعتمادات التعهد | **3293.500** | **2848.235** | **-445.265** | **-%13.52** |
| | اعتمادات الدفع | **3302.000** | **2852.000** | **-450.000** | **-%13.63** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

**- تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2024 :**

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية دفعا لسنة 2024 ( 2852000 أد) مقابل 3302000 أد سنة 2023 مسجلة بذلك نقصا قدره 450000 أد يمثل نسبة 13.63%-

1- **التأجيـــر**:

بلغت تقديرات نفقات التأجير 284000 أد لسنة 2024 أد مقابل 254450 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 29550 أد تمثل نسبة تطور بـــ 11.61% . ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بـــــ :

- الانعكاس المالي للزيادة في الأجور المقررة بداية من جانفي 2024

- ترسيم الانعكاس المالي للخطط الوظيفية ( 320 خطة )
- ترسيم الانعكاس المالي لعودة الأعوان من الإلحاق (91 خطة )
- تغطية الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لأعوان ديوان التونسيين بالخارج العاملين في الخارج
- الانعكاس المالي لبرنامج انتدابات استثنائية ( 60 عون مقسمين بين اخصائين اجتماعين، إطارات شبه طبية ، مهندس أول اختصاص هندسة مدنية وإعلامية وتقني أول ) .
- تسوية وضعية مدرسي تعليم الكبار المتعاقدين.

2- **التسييـر**:

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2024 : 23000 أد مقابل 21500 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1500 أد تمثل نسبة تطور بـــ 6.98% ، ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بـــــ :

- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية
- تغطية نفقات تسيير مختلف البرامج على المستوى المركزي والجهوي
- إحداث مشاريع جديدة لاستغلال تطبيقات إعلامية وتكاليف عقود الصيانة المتعلقة بها
- تغطية نفقات تسيير مختلف مراكز الدفاع والرعاية الاجتماعية ومراكز التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها تجاه منظوريها .

3- **التدخلات**:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2024 : 2531000 مقابل 30011050 أد سنة 2023 أي بتسجيل نقص قدره 480050 أد يمثل نسبة انخفاض بـــ 15،94 % ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بـــــ :

- حذف الاعتمادات المخصصة للتحويلات المباشرة بعنوان الدعم التي تمّ إقرارها سنة 2023 والبالغـة 697 م د .

وفي المقابل تمّ :

- الترفيع في منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا عن 180 د شهريا بـــ 5 م د
- الترفيع في منحة تسديد عجز الأنظمة بـــ 1 م د
- الترفيع في مساهمات التعاون الفني مع الخارج بـــ0،5 م د
- الترفيع في برنامج التقاعد المبكر بـــ 84 م د باعتبار العدد المتوقع للإحالات على التقاعد المبكر مع اعتماد معدل جراية بقيمة 1950 د ومعدل فترة تنفيل تقارب 03 سنوات ونصف .

- الترفيع في المنح المسندة للعائلات المعوزة بمبلغ 113 م د وذلك في إطار برنامج الأمان الاجتماعي من خلال الزيادة في المنحة الشهرية بـ 20 د وباحتساب 330 ألف منتفعا.
- الترفيع في المنح المسندة لأبناء العائلات المعوزة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بـ 1 م د وذلك لارتباط هذه المنحة بالترفيع في عدد و مقدار المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي ولاستيعاب كافة التلاميذ والطلبة المتوقع ارتفاعهم من أبناء العائلات المعوزة .
- تحمّل ميزانية الدولة مبلغ 50 مليون في إطار مشروع الحماية الاجتماعية (المنح العائلية للأطفال أقل من 06 سنوات ) وذلك بعنوان الفترة من شهر أفريل 2024 إلى موفى سنة 2024
- الترفيع في برنامج عملة الحضائر بـ 2،20 م د ( تطبيقا للأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر ) وتبعا للاتفاق الممضي بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل حول تسوية وضعيتهم على مدى 5 سنوات ( معدل الـ 1/5 كل سنة )
- الترفيع في المنحة المسندة لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة بـــ 8 م د وذلك تبعا الزيادة في الأجور وفقا للملحق التعديلي عدد 03 للاتفاقية المشتركة القطاعية وإحالة التصرف في مراكز التربية المختصة إلى المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
- الترفيع في منحة بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بـــ 2 م د وذلك لتدعم سياسة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات الفقيرة من خلال إحداث مشاريع موارد رزق لها بهدف الحدّ من عدد الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.
- الترفيع في المنحة المسندة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي بـ 2،2 م د .

4 - **<u>الإستثمار</u>**:

بلغت تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2024 : 14000 أد مقابل 15000 أد سنة 2023 أي بتخفيض قدره 1000 أد تمثل نسبة انخفاض بـــ 6.67% ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بـعدم برمجة مشاريع جديدة والاقتصار على :

- استكمال إنجاز المشاريع والبرامج المتواصلة التي استوفت الدراسات الفنية اللازمة والتي اكتملت إجراءات تخصيصها ( أساسا مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية )
- بناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ووحدات تفقد الشغل والمصالحة
- بناء قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين
- تهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي

- تهيئة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- اقتناء تجهيزات مكتبية مختلفة لبرامج المهمة
- تركيز التطبيقات وتطوير الشبكات الإعلامية وتدعيم السلامة المعلوماتية

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

**جدول عدد 3:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):**

**التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)**

(الوحدة : ألف دينار)

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 227.994 | 254.450 | 284.000 | 289.775 | 294.197 |
| نفقات التسيير | 19.570 | 21.500 | 23.000 | 25.325 | 27.189 |
| نفقات التدخلات | 1859.753 | 3011.050 | 2531.000 | 2588.646 | 2715.285 |
| نفقات الاستثمار | 5.791 | 15.000 | 14.000 | 16.310 | 20.110 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 2113.108 | 3302.000 | 2852.000 | 2920.056 | 3056.781 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 2114.356 | 3303.248 | 2853.745 | 2921.801 | 3058.526 |

بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 : 2852.000 أد وبلغت تقديرات سنة 2025 ما يناهز 2920.056 أد في حين بلغت تقديرات 2026 : 3056.781 أد ويعزى هذا التطور إلى تدعيم التدخلات الاجتماعية أساسا التي ترتكز عليها ميزانية المهمة من خلال مساندة الفئات الهشة والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والترفيع سنويا في عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي وما ينجرّ عنه من ارتفاع في المنح المرتبطة بمنح العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ( المنح المسندة بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية – العودة المدرسية والجامعية...) كما يعزى التطور إلى المحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية من خلال الترفيع في اعتمادات الحساب الخاص بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي والتعديل الألي للجرايات والمنحة التعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا ...

## جدول عدد4:

## إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):

## التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية | 24.928 | 29.857 | 31.090 | 32.022 | 33.624 |
| برنامج 2: الضمان الاجتماعي | 955.128 | 1168.977 | 1226.525 | 1260.321 | 1313.337 |
| برنامج 3: النهوض الاجتماعي | 1047.598 | 2000.953 | 1490.039 | 1520.236 | 1596.247 |
| برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج | 29.538 | 33.864 | 34.160 | 35.184 | 36.944 |
| برنامج 9: القيادة والمساندة | 55.916 | 68.349 | 70.186 | 72.292 | 76.629 |
| **المجموع** | **2113.108** | **3302.000** | **2852.000** | **2920.056** | **3056.781** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الاجتماعية للدولة وتحقيق أهداف السياسات العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي اللذان يمثلان 95.25% واللذان يقومان على التدخلات والتحويلات باعتبار ان تفقات التدخلات تمثل 7،88% من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2024 .

كما تساهم البرامج الأخرى ( الشغل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة ) في تطوير استراتيجية المهمة من خلال تحقيق السلم الاجتماعي وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الجالية التونسية بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج القيادة والمساندة لكل البرامج العملياتية لتوفير وسائل العمل البشرية والمادية واللوجيستية وتعصير الخدمات الإدارية ورقمنتها وتركيز استراتيجية اتصالية تهدف إلى التعريف بمجالات تدخل السياسات العمومية للمهمة وتقريب الحدماتها وتبسيطها لكلّ المتعاملين مع الوزارة .

# المحور الثاني:تقديم برامج المهمة

- **برنامج الشغل والعلاقات المهنية**
- **رئيس البرنامج** : السيدة حياة بن اسماعيل
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من تاريخ 28 أوت 2023

## 1- تقديم البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و تعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق واستقرارالسلم الاجتماعي طبقا لمقتضيات الفصل 46 من الدستوروذلك عبر المساهمة في الحد من النزاعات الجماعية مما يعزز قدرة العاملات والعمال على النهوض بالإنتاج كما ونوعا مع ضمان سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي (**الهدف 8 والهدف 10** للتنمية المستدامة 2030 )، وضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD).

وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :

- **استهدافه** فئة الاجراء بالقطاعين العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمنتفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة عملا بمقتضيات المادة 2 من الاتفاقية الدولية عدد 81 في فقرتها الأولى والتي جاء فيها " ينطبق نظام تفتيش العمل في الأماكن الصناعية على كل أماكن العمل التي يناط فيها بمفتشي العمل تنفيذ الاحكام القانونية المتعلقة بظروف العمل وحماية العمال اثناء قيامهم بالعمل " وعملا بمقتضيات الفصل الأول من مجلة الشغل التونسية الذي ينص على انه " تنطبق احكام هذا القانون على محلات الصناعة والتجارة والفلاحة وعلى توابعها، مهما كان نوعها، العامة او الخاصة، الدينية او اللادينية ولو كانت لها صبغة مهنية او خيرية".
- **تمثيليته** المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.
- **التنسيق** المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- **غياب** التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج) .

- الصعوبات المتعلقة بتفعيل أنشطة اللجان المتفرعة عن المجلس الوطني للحوار الاجتماعي مما قلص من فاعلية الادوار المنوطة بعهدته.
- ضعف الميزانية المرصودة للبرنامج مقارنة بحجم تدخلاته وتأثيرها على الأداء العام للوحدات العملياتية و على سلامة بيئة العمل والعلاقات المهنية وتأثيرها في تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والمحافظة على تواجد المؤسسات وديمومتها في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد .
- النقص الهام في الموارد البشرية وخاصة بعد إحالة عدد 29 متفقد سنة 2022 على شرف المهنة وإلحاق عدد 04 متفقدي شغل الى جانب التحاق عدد من متفقدي الشغل بالادارات المركزية (الوزارة، الإدارات العامة) ما يجعل عدد متفقدي الشغل المعنيين بالمراقبة في تراجع.
- ضعف وسائل العمل المخصصة لسلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل حسب معايير العمل الدولية وما تنص عليه المادة 11 من اتفاقية العمل الدولية عدد 81 .
- ضعف اليات العمل اللازمة حسب معايير العمل الدولية مثل بطاقات الازام وبطاقات الجبر طبقا لما جاء بالمادة 12 من اتفاقية العمل الدولية عدد 81 .
- عدم مواكبة تشريع الشغل لانماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) ما يضعف من تدخل متفقدي الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بارساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- تراجع نسبة زيارات بالجهات بسبب ضعف الإمكانيات اللوجستية (سيارات +موارد بشرية) المتاحة لها من ذلك جهة قبلي التي شهدت تراجعا بنسبة 95.74% في عدد زيارات المراقبة بسبب تعطب سيارة العمل من ناحية وبسبب ضعف الموارد البشرية من ناحية أخرى حيث لا يوجد بها الا متفقد وحيد ورئيس قسم. أيضا جهة قفصة التي سجلت تراجعا بنسبة 54.79% وجهة سوسة التي سجلت تراجعا بنسبة 39.45% وجهة المهدية التي سجلت تراجعا بنسبة 38.99% وجهة نابل التي سجلت تراجعا بنسبة 30.46% وهي كلها جهات تعاني من تعطب سيارات العمل على مدارالسنة.
- تراجع نسبة زيارات المراقبة خلال سنة 2022 لعديد القطاعات على قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي سجل تراجعا بنسبة 58.33% وقطاع البناء والاشغال العامة الذي سجل تراجعا بنسبة 35.31% وقطاع المقاهي الذي سجل تراجعا بنسبة 4.26% والذي شهد انزلاقا من القطاع المهيكل الى القطاع الغير المهيكل (إضافة إلى قطاع السياحة والمطاعم) على إثر إيقاف العمل بالاتفاقية المشتركة لقطاع المقاهي .

- غياب استراتيجية واضحة تستهدف التصدي لأشكال عدم المساواة في الاجر بين الجنسين والقضاء على كل اشكال التشغيل الهش لبعض الفئات (العملة الأجانب، والعاملات الفلاحيات، والعاملين بوحدات الاقتصاد غير المنظم، وتشغيل الأطفال) و مكافحة الاتجار بالبشر لارتباطه بالعمل الجبري ومكافحة اشكال العنف ضد المرأة بالوسط المهني (تطبيقا للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017) .

وتتمثل أهم توجهات البرنامج على المدى المتوسط في:

- استهداف الجهات التي سجلت تراجعا في نسبة تطور زيارات المراقبة وضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي بخصوص مسالة تشغيل النساء ليلا حيث لاحظنا اجحافا في استعمال هذه الالية (تشغيل النساء ليلا) التي تتطلب ترخيص مسبق من طرف مصالح تفقديات الشغل والتي اصبح البعض منها يمكن منها المؤسسات بصفة الية والحال انها تتطلب إعادة معاينة ظروف عمل وتنقل وسلامة هؤلاء العاملات ليلا.
- استهداف القطاعات التي سجلت تراجعا في نسبة زيارات المراقبة على غرار المقاهي والمطاعم والقطاع السياحي.
- تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش بالقيام بحملات تفقد مشتركة بين تفقد الشغل وتفقد طب الشغل في إطار مقاومة التشغيل الهش تستهدف القطاعات التالية .: المقاهي والمطاعم، المخابز وحلات المرطبات، رياض ودور الأطفال والمحاضن المدرسية، كما تستهدف القطاع الفلاحي.
- تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج. وذلك بالسعي الى تركيز وتنشيط هياكل الحوار الاجتماعي والترفيع في نسبة تطورها التي بلغت سنة 2022 سنة 2% فقط والعمل على ان تشمل كل قطاعات النشاط وخاصة القطاعات ذات التشغيلية العالية كقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج وهي قطاعات تتميز أيضا بتشغيلية عالية للنساء
- النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيع في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

وتترجم استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال محور اساسي وهو العمل اللائق والسلم الاجتماعي وذلك من خلال :

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد وحقوق العاملين إضافة الى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر وإتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الادماج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء (تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الاجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية او النقابية.

كما يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على برنامج فرعي مركزي وحيد وهو تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية وعلى تمثيليات مركزية وهي:

- الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وخلية الإحاطة بالمستثمرين
- الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية
- معهد الصحة والسلامة المهنية
- المجلس الوطني للحوار الاجتماعي .

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي:

- اقسام تفقد الشغل والمصالحة وعددهم 25 قسم (إضافة الى 70 وحدة محلية لتفقد الشغل).
- اقسام تفقد طب الشغل وعددهم 25 قسم.

# 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذاالهدف في التخفيف من التوترداخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

✓ **المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :**

يعتبرمؤشر نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشراستنادا على خصائصه الهامة وهي: **الدقة** (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، **التوافق مع الهدف** (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) **واستيعاب التغييرات** التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة (زيادة او انخفاض في عدد العملة المشمولين مرفوقة بتحليل وتفسير: مثال ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة (طب الشغل) خلال جائحة كوفيد.)

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

✓ **تقديرات المؤشر 1-1-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **المؤشر1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)** | % | **44.07%** | **%52** | **%50,25** | **%51,7** | **%51,7** |
| **مؤشر فرعي** 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل | % | 50.34% | %54 | %54 | %56 | %56 |
| **مؤشر فرعي** 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية | % | 36.3% | %48 | % 42,5 | %43,4 | %43,4 |

شهدت نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية خلال سنة 2022 انخفاظا ملحوظا مقارنة بتقديرات 2022 (44,07% مقابل 49%) حيث ان التقديرات التي تم ضبطها

سنة 2022 وردت في سياق الازمة الصحية العالمية ازمة كوفيد 19 وما ترتب عنها من ارتفاع في عدد زيارات المراقبة (حملات مشتركة بين مجال تفقد الشغل ومجال تفقد طب الشغل) في إطار مجابهة الازمة وتداعياتها على المؤسسات الاقتصادية فضلا عن ان الازمة الصحية لم يكن من السهل توقع نهايتها ونهاية تداعياتها ما جعل تقدير ارتفاع عدد زيارات التفقد امر وارد طالما ان الازمة مازالت مستمرة. تحسن الوضع الصحي وتقلص الازمة الصحية وتداعياتها ومع عدم دعم البرنامج بالإمكانيات البشرية نتيجة توقف الانتدابات وتعويض متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل المغادرين ومع عدم تحسن الإمكانيات اللوجستية (وخاصة السيارات) فانه يتجه الراي الى مراجعة تقديرات المؤشر على المدى المتوسط والتخفيض في نسبها وذلك للأسباب التالية:

- ✓ عدم توفر وسائل العمل بالعدد الكافي وعدم جاهزية التطبيقة الالكترونية للدخول حيز العمل نظرا لاكتشاف العديد من الأعطاب في برمجيتها من ناحية ونظرا لادماج سلك تفقد طب الشغل ضمن مكوناتها من ناحية أخرى.
- ✓ عدم رصد اي اعتمادات لإقتناء وسائل النقل (اقتناء سيارات جديدة/ اصلاح وصيانة السيارات المتوفرة) مما يؤثر مباشرة على المؤشر العام للزيارات وعلى تحقيق الهدف.
- ✓ عدم برمجة انتدابات جديدة بسلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل امام تزايد عدد الإطارات المحالين على التقاعد.
- ✓ عدم برمجة انتدابات جديدة بخصوص الاعوان الإداريين والسواق والعملة.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1:
### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2024 | الأنشطة | التقديرات المالية 2024 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق** | **المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد** | **%50,25** | ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل | 5421 | ▪ الشروع في توسعة المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل لتشمل جهاز تفقد طب الشغل والسلامة المهنية ومعهد الصحة والسلامة المهنية.<br>▪ الشروع في تحيين دليل الإجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي.<br>▪ الشروع في تحيين الوثائق الإدارية الخاصة بجهاز تفقد الشغل في إطار تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاعمال.<br>▪ الشروع في دراسة مشروع مراجعة مجلة الشغل بالتعاون مع مكتب العمل الدولي.<br>• الشروع في دراسة مشروع يتعلق باحداث وتنظيم عطل الامومة والابوة والوالدية في القطاعين العام والخاص.<br>▪ الشروع في دراسة مشروع امر حكومي يتعلق بتنقيح واتمام الامر عدد 2363 لسنة 2000 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص باعوان الشركة التونسية لاسواق الجملة.<br>▪ الشروع في دراسة مشروع قرار صادر عن الإدارة العامة للضمان الاجتماعي يتعلق بتحديد سن الإحالة على التقاعد بالنسبة للاعوان المشتغلين بالمؤسسات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تنشط في ميدان التطهير وتنظيف الطرقات والتصرف في الفضلات ونقل ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة.<br>• - الشروع في مراجعة القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي للمنشآت العمومية. |
| | | | ن 2: الرقابة والمصالحة | 16563 | ▪ دعم قدرات متفقدي الشغل في مراقبة تشغيل الأجانب والأطفال ومكافحة الاتجار بالبشر وتشغيل النساء الفلاحات. (برمجة عدد 12 دورات تكوينية لفائدة عدد 360 )<br>▪ دعم قدرات متفقدي الشغل في مدى ملائمة التشريع الدولي في مجال تفقد الشغل للتشريع الوطني في نفس المجال.(عدد 02 دورات تكوينية لفائدة 60 متفقد)<br>▪ دعم آليات الوقاية من نزاعات العمل عبر مزيد تدعيم الحوار وتنشيط اللجان الاستشارية بالمؤسسات.<br>• تكوين فرق عمل مشتركة بخصوص النهوض بالعمل اللائق في المستغلات |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الفلاحية (عدد 10 فرق لعدد 10 جهات لفائدة عدد 20 متفقد شغل وطبيب متفقد شغل) | |
| | | ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوارالاجتماعي | 1 | ▪ تعزيز الحوار الاجتماعي والتركيز على الظواهر الجديدة في عالم العمل كالعاملين بالمنصات الافتراضية.<br>▪ تشريك الأطراف الاجتماعية في تحقيق المساواة والعمل اللائق للعاملات في القطاع الفلاحي عبر الدفع نحو المصادقة على اتفاقية العمل الدولية عدد 129 المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي. | |
| | | ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية | 1712 | ▪ صياغة السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية تطبيقا لبنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين.<br>▪ مشروع إحداث المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية ليكون الإطار الأمثل للتشاور مع المنظمات المهنية لتحديد السياسة الوطنية والتوجهات والإصلاحات في مجال الصحة والسلامة المهنية، وضبط البرامج الوطنية وتقييمها، واقتراح البحوث والدراسات الدورية حول منظومة الصحة والسلامة المهنية لتطويرها.<br>▪ رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.<br>• إعداد أدلة وبروتوكولات صحية للوقاية من الأخطار المهنية | |
| | | ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية | 7393 | ▪ القيام بزيارات التفقد والمتابعة لتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات (إضافة معطيات عددية..)<br>▪ إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية (معطيات عددية وتحديد المجالت)<br>• تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر القيام بايام تحسيسية للمؤسسات وتنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية (عدد الأيام التحسيسية ومجلاتها وعدد المستهدفين) | |
| | | **المجموع** | 31090 | | |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

## جدول عدد 2
## تقديرات ميزانية البرنامج
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2022 | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 23.662 | 27.746 | 28.464 | 717 | %2.59 |
| نفقات التسيير | 967 | 1291 | 1211 | -80 | -%6.19 |
| نفقات التدخلات | 95 | 60 | 60 | 0 | %0 |
| نفقات الاستثمار | 204 | 760 | 1355 | 595 | %78.29 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 24.928 | 29.857 | 31.090 | 1.232 | %4.13 |

## جدول عدد 3:
## إطارالنفقات متوسط المدى (2024-2026)
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 23.662 | 27.746 | 28.464 | 29.212 | 30.464 |
| نفقات التسيير | 967 | 1291 | 1211 | 1350 | 1500 |
| نفقات التدخلات | 95 | 60 | 60 | 60 | 60 |
| نفقات الإستثمار | 204 | 760 | 1355 | 1400 | 1600 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 24.928 | 29.857 | 31.090 | 32.022 | 33.624 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 26.928 | 30.027 | 31.590 | 32.522 | 36.124 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2024 بـــــ 31.089.737 د مقابل 29.857.357 د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1.232.380 د تمثل 4.13 % وذلك نتيجة التطورات التالية :

- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية لتغطية نفقات التسيير وتأمين تسيير مصالح البرنامج خاصة على مستوى اقسام تفقد الشغل واقسام تفقد طب الشغل بالجهات وتحمل نفقات تسيير معهد الصحة والسلامة المهنية
- برمجة نفقات الاستثمار لبناء وحدة محلية لتفقد الشغل والمصالحة بالقلعة الكبرى (200 أد) وبناء مقر قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين ( 600 أد ) والقيام بتهيئات مختلفة لهياكل البرنامج بكلفة ( 465 أد)

ويرتكز نشاط برنامج الشغل والعلقات المهنية أساسا على زيارات تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وهوما يستوجب تدعيم البرنامج بالموارد البشرية لهذين السلكين و توفير وسائل النقل الضرورية للقيام بزيارات التفقد وتحقيق الأهداف

كما يساهم تدعيم البرنامج ببناء وحدات تفقد الشغل والمصالحة وبناء قسم تفقدية شغل ومصالحة في تحسين مردودية النشاط وتقريب الخدمات من الأجراء والمستثمرين وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **برنامج الضمان الاجتماعي**
- **رئيس البرنامج :** السيد نادر العجابي
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 08 أفريل 2022

## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة متميزة ضمن السياسات الاجتماعية لمختلف الدول سواء منها المتقدمة أو في طور النمو باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتعد التغطية الاجتماعية في تونس جزءا لا يتجزأ من الحقوق الاجتماعية للإنسان بإعتبارها تقوم على النظام التوزيعي فهي تكرس في جوهرها مبدأ التضامن الوطني وتعزز أواصر التكافل والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال دون تمييز.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي** و**توصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 إضافة إلى **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الهدف 1 و 5 و10.

كما يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره التعديلي في امتصاص الأزمات والحد منها بالنظر الى حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة. وتتجلى أهميته كضرورة اجتماعية لتدعيم الاستقرار الاجتماعي والمحافظة عليه من خلال دوره في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة الى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاضدة البرامج الوطنية للتنمية.

وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة ترتكز على المبادئ والمحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعيّة تدريجيّا لتشمل كافة السكّان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعليّة للفئات المشمولة قانونا،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسّط والطويل،
- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا سيما فيما يتعلّق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعيّة،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعيّة الخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين ومزيد التّحكم في تكاليف التصرّف.

وتبرز أهمية قطاع الضمان الاجتماعي كرافعة من رافعات التنمية في تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص حيث بلغت حوالي 84,2 % سنة 2022، كما يسدي قطاع الضمان الاجتماعي خدماته لفائدة 4494795 مضمون اجتماعي دون احتساب أولي الحق منهم (1181196 في القطاع العام و3313599 في القطاع الخاص)، كما يمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم أكثر من 10,2 % من الناتج الداخلي الخام.

كما ساهم الضمان الإجتماعي في معاضدة مجهود الدولة لتجاوز الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

إن بلوغ أهداف الضّمـان الاجتماعي الإستراتيجية لبناء نظام متوازن ماليّا وقادر على الإيفاء بالتزاماته على المدى البعيد والمتمثلة في:

- الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- شموليّة التغطية الاجتماعيّة لمختلف الفئات العاملة وذويهم،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

وانطلاقا من إيمان الجميع بالتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع قامت جميع الأطراف المتداخلة في مجال الضمان الاجتماعي من مؤسسات الدولة والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني برسم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تمثلت في جملة من الإجراءات والمشاريع تحققت من خلالها بعض المكاسب والإنجازات و لا زالت بعض الإشكالات لم يتم التوصل الى حلها وهي تتفاقم يوما بعد يوم لعل أهمها اختلال التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتمويل استدامة الخدمات؛ بالإضافة الى توسيع نطاق التغطية و ضمان نوعيتها ومدى استجابتها لحاجيات طالبيها وكذلك الفصل بين خدمات الرعاية غير المساهمتية و خدمات الضمان الاجتماعي المساهماتي .

وبغرض الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تم اتخاذ العديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة تمثلت خاصة في إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. وتخصص موارد هذا الحساب بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي ومنح الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تسبقات مالية من الخزينة العامّة تستخلص من المساهمات الشهرية للوزارات. وقد مكّنت هذه التسبقات، التي استخلصت بالكامل من الأموال الراجعة للصندوق بعنوان المساهمات في أنظمة التقاعد من تأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المنخرطين، كما شرعت

في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية وتكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبين من خلال انتداب 100 مراقب لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

كما عملت الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي وعلى استقطاب القطاع الموازي لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة وذلك من خلال اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي، ومواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض، ودعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية، وتعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبيك، اليونان، صربيا، تركيا...)

كما سعت الوزارة إلى الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي ودور الخدمات الإدارية. وقد أتخذت جملة من الإجراءات لمزيد دعم هذا التوجه ، كما عملت على تعميم بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على المستشفيات العمومية واعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية وببطاقة العلاج الذكية، كما سعت إلى تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.

إن الضغوطات المالية التي عرفتها منظومة الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد نتيجة التأثير المزدوج للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب (تراجع الاستثمار وإحداثات مواطن الشغل) وتزايد عدد المنتفعين بجراية بنسق أرفع من تزايد عدد المنخرطين النشيطين قد ساهم في تراجع المؤشر الديمغرافي في القطاع الخاص (عدد النشطين لكل منتفع بجراية) خلال الفترة المتراوحة بين 1990 و2022 من 6,2 إلى 2,7، كما تطورت كلفة التقاعد

المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25% من عدد المنتفعين و38% من أعباء التقاعد (53% من حالات التقاعد المبكر هي لأسباب إقتصادية) كان لها الأثر السلبي على القطاع **حيث برزت من خلال** انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2,1 سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 سنة 1985 إلى 2,8 سنة 2022 بالنسبة للقطاع الخاص)، وتحسن مؤمل الحياة عند الولادة مما جعل متوسط مدّة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا). كما تعتبر الخصائص الفتية لأنظمة التقاعد من العوامل التي ساهمت في تفاقم العجز حيث يعتبر سخاء الأنظمة (إمكانية بلوغ مبلغ الجراية 90 % من الأجر المعتمد لاحتسابها في القطاع العمومي و80% في القطاع الخاص (تصل نسبة المنتفعين بجراية تتراوح بين 80 و90% من الأجر المرجعي الى 44% من العدد الجملي للمنتفعين بجراية في القطاع العمومي ) و طريقة احتساب الجراية (احتساب الجراية في القطاع العمومي على أساس آخر أجر أو أعلى أجر تقاضاه المنخرط خلال حياته المهنية لمدة سنتين متتاليتين) وطريقة تعديل الجرايات (مراجعة الجراية كلما أقرت زيادة في الأجور للمنخرط النشيط) والتمتع الفوري بالجراية في سنّ الـ 57 سنة بالنسبة لبعض الأصناف من الأعوان على غرار أعوان السلك النشيط من قوات الأمن الداخلي والحرس الوطني والحماية المدنية، وانتفاع هذه الأصناف بالتنفيل وهو ما يعنى إضافة سنوات أقدمية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات إلى سنوات العمل الفعلية (40 % من المنتفعين بجراية في القطاع العمومي يتمتعون بالتنفيل وبمتوسط أقدمية يقدر بـ 4 سنوات إضافية). كانت كلها عوامل لاختلال التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي. هذا دون أن ننسى عديد العوامل الأخرى التي لها أثر سلبيا على القطاع نذكر منها عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)، وأهمية القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب والتحيل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجّر عنه نقص في المساهمات تقدر بـ 500 مليون دينار، وكذلك الصعوبات على مستوى الإستخلاص والمراقبة وإحالة أعداد هامة من الأعوان على التقاعد المبكر في إطار تطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية وهو ما أثر سلبا على موارد الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية باعتبار النقص الحاصل في مساهمات هؤلاء الأعوان، وعلى نفقاته أيضا باعتبار الانتفاع الفوري بالجراية.

إضافة إلى ذلك يواجه قطاع الضمان الاجتماعي إشكاليات على مستوى الربح الفائت ( le manque a gagner) والناتج عن عدم استيعاب المؤسسات الاقتصادية العاملة بالقطاع غير المهيكل والتي يمثل انخراطها بأنظمة الضمان الاجتماعي موردا إضافيا للصنايق الاجتماعية ، وتبرز هذه الظاهرة خاصة بالقطاع الفلاحي والذي يشغل عمالة هامة من النساء كما ويعاني من عدم ملائمة

أنظمة الضمان الاجتماعي لخصوصيات هذا القطاع (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل ، الهشاشة الاقتصادية والمكالية للعاملات الفلاحيات وضعف مواردهن...) حيث يعتبر استهداف وتحسيس هذه الشريحة إضافة إلى تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي ،فرصة لتدعيم موارد الصناديق المالية وآلية لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن بما يساهم في حمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصاية.

إن منظومة الضمان الاجتماعي والتي كانت لفترة قريبة مهددة قد وجدت في الإجراءات التي أتخذت جرعة من الأكسيجين يجب أن تردف بإجراءات مكملة لتعود للقطاع عافيته ومن هذا المنطلق برمجت وزارة الشؤون الاجتماعية جملة من المشاريع في مخطط التنمية 2023 -2025 إنطلقت في إنجازها وتركز العمل على تحقيق التوازنات المالية للصناديق وديمومتها وذلك من خلال تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" (أداء رمزي على القيمة المضافة اجتماعية)، كما ستعمل الوزارة على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات بالقطاع الخاص بإحداث نظام خصوصي للضمان الاجتماعي إثر تركيز منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام وذلك بإدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....) مع العمل على تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة في القطاع العام والخاص.

ويشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على وحدة عملياتية مركزية وهي الإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على اربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

# 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

### الهدف 2-1:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

**- المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-1-1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)**

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام

✓ **تقديرات المؤشر 2-1-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 135 | % 139 | %130,9 | %131,9 | %132,5 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | % 165.9 | % 170 | %160,6 | % 162,1 | % 162,8 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 112.4 | % 116 | %109 | % 107 | % 107 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | % 113.4 | % 117 | %108.7 | % 106.2 | % 106.6 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | %73,9 | %84,57 | %76.5 | % 82.9 | % 89.9 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض | % | %70,8 | %91,14 | % 71.9 | % 79.0 | % 86.7 |

تؤكد كل المؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة أن النتائج المحاسبية لمختلف الصناديق ستعرف بعض التحسن مقارنة بإنجازات السنوات السابقة وذلك نتيجة بداية تجاوز مخلفات جائحة كوفيد 19، والإجراءات التي أتخذت مثل العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والذي مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية مقارنة بسابقيه وتوفير سيولة مالية بالرغم من الظرف الصعب التي تمر به بلادنا اقتصاديا إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 مليون دينارا على مجموع مبالغ تقدر بـ 6265 مليون دينارا بعنوان سنة 2022 مما مكن من تسجيل تطور في نسبة الاستخلاص بـ 17,5 % مقارنة بسنة 2021 كما بلغ عدد المبالغ التي تم جدولتها 1444,9مليون دينارا بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها. كما ساهم حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي في معالجة بعض المشاكل المالية للصناديق خاصة أن الإعتماد الذي توفر وقع تقسيمه على الثلاث صناديق ولكن هذا الإجراء (التقسيم) إنعكس سلبا على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما أنه كان ينفرد بكل المبلغ المتأتي من المساهمة الاجتماعية التضامنية. ولكن كل هذه الإنجازات لم تحقق التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث تذهب كل التوقعات أن نتائج سنوات 2024و2025 و2026 ستحافظ على المنحى السلبي مما يتطلب البحث على حلول أكثر فاعلية وإصلاحات عميقة ومعالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي والبحث على تنويع مصادر تمويل حساب تمويل الضمان الاجتماعي مع مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وخاصة نظام الجرايات، وقد إنطلقت الوزارة في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32) كما شرعت في مراجعة النظام التكميلي للجرايات و نظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج مع وضع أسس جديدة متحركة تأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

- ✓ **المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

✓ **تقديرات المؤشر 2-1-2:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية** | | | | | | |
| • نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 94 | % 90,5 | %91 | %92 | %93 |
| • نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 56,3 | % 51 | %52 | %53 | %54 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة** | % | **% 20** | **%20** | **%21** | **%22** | **%22** |

لتحليل هذا المؤشر يجب التأكيد أن سنة 2022 تعتبر سنة إستثنائية على مستوى تطور الإيرادات المسجلة ويعود ذلك أساسا إلى الإجراء الذي أتخذ لتحسين نسب الإستخلاص والمتمثل أساسا في العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والذي تم تمديد العمل بأحكامه إلى موفى شهر ديسمبر 2022 والذي مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية وستكون لهذا الإجراء نتائج إيجابية في السنوات القادمة حيث تذهب التوقعات لأعوام 2024-2026 تحسناً في نسب الإستخلاص كما ينتظر أن تسجل نسب الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا هاما نتيجة ارتفاع المقابيض بعنوان الاشتراكات علاوة على التخلص التدريجي من الإنعكاسات السلبية لكوفيد 19.

ولتحسين هذا المؤشر إنطلقت الوزارة في تكثيف المراقبة والتنسيق مع جميع هياكل الرقابة الأخرى خاصة في تبادل المعطيات والمعلومات ومتابعة آلية ودورية لوضعية كبار المدينين كما عملت على سن مشروع أمر في إجبارية التصريح بالاشتراكات والدفع عن بعد وإصدار مجلة إجراءات الإستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي مع إمكانية الإعتماد التدريجي للتصريح الشهري بالأجور وخلاص المساهمات المستوجبة شهريا وذلك بصفة اجبارية بالنسبة لبعض القطاعات.

## الهدف 2-2:تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل علىاستقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

**- المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-2-1: :نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات،ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية

الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين(بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم ).

✓ **تقديرات المؤشر 2-2-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | | 2025 | | 2026 | |
| | | | | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| - نظام الأجراء غير الفلاحيين | % | % 81,7 | % 83,3 | 59,92 | 24,6 | 60,22 | 24,73 | 60,52 | 24,85 |
| - نظام الأجراء الفلاحيون | % | % 10,14 | % 11.4 | 12,11 | 4,97 | 12,17 | 5,00 | 12,23 | 5,02 |
| - نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن | % | % 98,13 | % 99 | 70,51 | 28,95 | 70,58 | 28,98 | 70,65 | 29,01 |
| - نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين | % | % 95,11 | % 83.3 | 64,36 | 26,43 | 64,68 | 26,56 | 65,00 | 26,69 |
| - نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون | % | % 92,70 | % 87.5 | 68,54 | 28,15 | 68,88 | 28,29 | 69,23 | 28,43 |
| **المجموع** | % | **% 85,30** | **% 83** | **61,78** | **25,37** | **62,07** | **25,49** | **62,36** | **25,61** |

ستعرف سنوات 2024 و 2025 و2026 تحسنا ملحوظا في نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حيث من المنتظر أن تصل نسبة التغطية سنة 2024 إلى 87.15 % ( 61,78 % ذكور و 25,37 % إناث) لتبلغ حوالي 88 % سنة 2026 ولكن يجب أن نسجل التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث والذكور مما يتطلب مضاعفة الجهد لدفع هذه الشريحة للإنخراط خاصة في ظل بداية تعافي النسيج الاقتصادي من تداعيات جائحة كوفيد.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

**الهدف 2-3:تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:**

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

**- تقديم المؤشرات:**

### ✓ المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

### ✓ طريقة الاحتساب :

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أويوم واحد أويومان أو ثلاثة أيام
(2-2): شهرافتتاحالحقأوشهرايداعالملفأوالشهرالموالىلشهرايداعالملف
(2-3): شهر ايداع الملف أوالشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهرالموالي لشهر ايداع الملف
(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية،استرجاع مصاريف العمليات الجراحية،استرجاع مصاريف الولادة،استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

### ✓ تقديرات المؤشر 2-3-1:

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1) | يوم | 39 | 35 | - | 25 | 25 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)** | | | | | | |
| إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1) | % | % 80.68 | % 80 | % 75 | % 80 | % 85 |
| تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) | % | % 98.76 | % 98 | % 99 | % 99.2 | % 99.4 |
| تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3) | % | % 97.00 | % 98 | % 97.5 | % 98 | % 98.5 |
| تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4) | % | % 87.26 | % 90 | % 89 | % 92 | % 95 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)** | | | | | | |
| آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم) | يوم | 42,2 | 30 | 34 | 29 | 29 |
| آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم) | | | | | | |
| • خلاص أتعاب الأطباء | يوم | 143 | 100 | 100 | 90 | 80 |
| • خلاص الصيادلة | يوم | 127 | 100 | 100 | 90 | 80 |
| • خلاص أخصائي العلاج الطبيعي | يوم | 126 | 110 | 100 | 90 | 80 |
| آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم) | | | | 120 | 110 | 100 |
| • التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة | يوم | 9.4 | 9 | 9 | 7 | 7 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • زرع الكلى | يوم | 20.9 | 11 | 10 | 8 | 8 |
| • زرع النخاع الشوكي | يوم | 16.7 | 13 | 13 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف العمليات الجراحيةعلى القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب | يوم | 12.1 | 9 | 9 | 7 | 7 |
| • تفتيت حصى الكلى | يوم | 6.7 | 6 | 6 | 5 | 5 |
| • السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي | يوم | 10.7 | 11 | 11 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف الآلات الطبية | يوم | الى 4.4من 42.4. | من 5 الى 30 | 15 | 7 | 7 |
| • تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية | يوم | 8.2 | 6 | 6 | 5 | 5 |
| • التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي | يوم | 13.9 | 11 | 11 | 8 | 8 |

سجلت سنة 2023 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (35 يوما) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدت بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم وسيسعى الصندوق خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2026 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها. كما شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترمل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تحسنا مقارنة بسنة 2022 وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا ملحوضا بداية من سنة 2024 لتبلغ ذروتها سنة 2026 حيث يعتقد أن تلامس 100 % بالنسبة تصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل.

أما آجال استرجاع مصاريف العلاج وخلاص مسديي الخدمات الصحية فقد شهدت بدورها تحسنا نتيجة توفر بعض السيولة من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي ضخ للصيدلية المركزية والمؤسسات الصحية مما ساهم في تقليص الدين

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2022 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

كما نلاحظ أن تأخير خلاص المضمونين الإجتماعيين قد أثر سلبا على نسب مطالب إسترجاع المصاريف المنجزة في أجل لا يتعدى الشهر.

ويمكن التأكيد أن السنوات الثلاث القادمة ستشهد مزيدا من التحسن في آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية والمضمزنين الإجتماعيين نتيجة تطور موارد حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي وربما تنوعها

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

## جدول عدد 1 :

## الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2024 | الأنشطة | التقديرات المالية 2024 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** | **المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** | **انظر الجدول عدد 1** | ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي | 918345 | **مراجعة النظام العام للتقاعد من خلال:**<br>● إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)<br>● عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)<br>● تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي (جمع أكثر من جراية،)<br>● تنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك على ضوء مشروع المرسوم الذي تم إعداده بالتنسيق مع سلطة الإشراف وعرضه خلال شهر ديسمبر 2022 على رئاسة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحكومة والذي يتعلق بإرساء ضمانات وضبط آليات جديدة لغاية إحكام إجراءات استخلاص ديون الصندوق:<br>• اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية والمتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.<br>• مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة الدولة،<br>• إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.<br>• اقتراح إحداث صندوق لتطهير الدين الاجتماعي **(caisse d'amortissement de la dette sociale)** المتخلد بذمّة الصناديق الاجتماعية وذلك على غرار التجربة الفرنسية ويقع ضبط تفاصيل تمويله والتصرف فيه على مستوى أمر حكومي. ويخول لهذا الصندوق إصدار القروض الرقاعية **(emprunts obligataires)** لدى السوق المالية الدولية وذلك على المدى المتوسط والبعيد.<br>• اقتراح تحمل ميزانية الدولة | | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | للأعباء المالية المنجرّة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.<br>● اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات و المنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.<br>● اقتراح تركيز مجلس أعلى لتمويل الضمان الاجتماعي **haut conseil pour le financement de la sécurité sociale (HCFSS).** | |
| **المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)** | **انظر الجدول عدد 2** | ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss) | 9350 | **تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي:**<br>● مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها بعنوان مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي على أن يتم اعتماد هذه السجلات لاحقا لافتتاح الحق لخدمات الصندوق<br>● سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية فيما يتعلق بتوظيف خطايا التأخير في حالة التصريح و خلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الآجال القانونية.<br>● إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تنص على تبادل المعطيات المتعلقة بأصحاب الجرايات والأجور المصرح بها للمضمونين الاجتماعيتين | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | النشيطين حتى يتسنى لنا متابعة الحسابات الفردية.<br>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة وذلك بالعمل على الرفع من تحويلاتها مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات<br>• إستحداث إصلاح نظام التقاعد بالقطاع الخاص بهدف تمكين الصندوق الوطني للتأمين على المرض من الحصول على مستحقاته بعنوان الاشتراكات الراجعة له ومنه تحسين الإستخلاص والرفع من التحويلات بعنوان مساهمات التأمين على المرض لفائدة الصندوق.<br>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص ضبط العلاقة في مجال التكفل بالخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين بمصحات الضمان الاجتماعي وتحويل الإشتراكات وتبادل المعطيات.<br>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان المساهمات المستخلصة و غير المحولة مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي. | | | |
| **الهدف 2: تحسين التغطية** | **المؤشر3: نسبة التغطية** | **انظر الجدول عدد 3** | ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في | 298130 | • مشروع إعادة تأهيل منظومة | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاجتماعية** | **الاجتماعية الفعلية** | | الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps) | | الجرايات بتطوير تطبيقة جديدة تتضمن كل الوظائف المتعلقة بالتصرف في الجرايات وتوابعها.<br>• مشروع إرساء منصة جديدة لتبادل المعلومات بين الصندوق والمؤسسات المشغلة.<br>• تأهيل التطبيقات التعلقة بمتابعة الحياة المهنية للمنخرطين بالنسبة لوضعيات الإلحاق في إطار التعاون الفني أو تحت الذمة الخاصة.<br>• تأهيل التطبيقة المتعلقة بالتصرف في القروض المسندة للمنخرطين. |
| **الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | **المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال** | **انظر الجدول عدد 4** | ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam) | 700 | • إيجاد موارد أخرى مخصصة لتمويل نظام التأمين على المرض في إطار تنويع مصادر التمويل<br>• تدعيم المراقبة الآلية والمباشرة لشروط افتتاح الحق باعتماد إدماج قاعدة طبية وإدارية في المنظومة الإعلامية.<br>• ضبط سياسة متكاملة لرصد واستشعار وردع التجاوزات .<br>• التأكد من الانتفاع الفعلي بالعلاج بتفعيل المراقبة الطبية البعدية.<br>• التحكم في مصاريف التأمين على المرض عن طريق متابعة السقف والمراقبة الحينية.<br>• إعداد وتحيين المراجع الطبية المعتمدة في دراسة مطالب التكفل بالخدمات.<br>• إرساء منظومة المساعدة على أخذ القرار بهدف توظيفها في إعداد جداول القيادة وجداول أخذ القرار.<br>• ترشيد نفقات الخدمات العلاجية الخارجية من خلال:<br>• تكثيف المراقبة البعدية للخدمات |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسداة خاصة في إطار المنظومة العلاجية الخاصة من عيادات وتحاليل طبية وكشوفات .<br>تقييم وتحسين التصرف في الآلات الطبية.<br>● جرد وتقييم وتحيين قواعد التقييس الطبي المدرجة بالمنظومة الإعلامية.<br>● المراقبة البعدية للمصابين بأمراض ثقيلة في إطار حوادث الشغل والأمراض المهنية **(IPP invalidante).**<br>● إنجاز دراسة تحليلية لملفات المضمونين الاجتماعيين المنتفعين براحة مرضية تفوق 3 سنوات في إطار نظام التأمينات الاجتماعية.<br>● ترشيد نفقات الإقامات الإستشفائية حيث سيتم إجراء مراقبة بعدية للتطابق بين الأعمال المفوترة والأعمال المنجزة بالنسبة للإقامات الإستشفائية المجراة بالقطاع الخاص والمتعلقة بطب الولدان وأمراض الدم وأمراض القلب والشرايين والعمليات الجراحية.<br>● مزيد الاعتناء بالاستقبال باعتباره وظيفة حيوية ومحورية في إسداء الخدمات. وسيتم في هذا الإطار:<br>- تكوين أعوان الاستقبال<br>- إعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة مرحبا وذلك وفق مرحلية تشمل 5 مراكز كل سنة ليبلغ العدد الجملي للمراكز الحاصلة على علامة مرحبا 15 مركزا مع | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | نهاية فترة العقد.<br><br>• رقمنة الخدمات واستعمال التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة في التواصل مع المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية من خلال:<br>• توسيع استعمال المنصة (**ecnam**) على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.<br>• القيام بحملات تحسيسية موجهة للمضمونين الاجتماعيين بهدف تطوير الانخراط في المنصة واستعمالها.<br>• تطوير واستغلال تطبيقة على الهاتف الجوال **(elabes)** و هي بمثابة بطاقة "لاباس" في صيغة رقمية تمكن من نفس خدمات البطاقة المادية إضافة إلى توفير خدمات جديدة للمضمونين الاجتماعيين وأولي الحق منهم.<br>• مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية. وسيتم في هذا الإطار:<br>• التوسيع التدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة. وينتظر أن يتم في هذا الإطار بعث إقليم طبي إضافي خلال سنة 2025 على أن يتواصل برنامج الإحداثات بناء على تقييم التجارب السابقة.<br>• مواصلة لامركزة الرأي الطبي للتكفل بالأدوية الخاضعة للموافقة المسبقة الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2020. وقد تمت في هذا |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الإطار لامركزة الرأي الطبي من المستوى الإقليمي إلى المستويين الجهوي والمحلي بالنسبة لـ 292 دواء مع موفى سنة 2022 وسيتم خلال فترة العقد توسيع هذه القائمة لتشمل أدوية إضافية وفق البرنامج السنوي المعد للغرض.<br>● مواصلة لامركزة بعض الخدمات في جانبيها الإداري والطبي على غرار عمليات زرع القوقعة وزرع القلب وزرع الكبد وتصفية الدم عبر الصفاق.<br>● توسيع إجراءات التكفل بالأدوية الخصوصية وتوزيعها لتشمل الـ 8 هياكل الصحية العمومية والعسكرية المبرمجة على غرار ما هو معمول به بمعهد صالح عزيز.<br>● الانخراط في برنامج دور الخدمات الرقمية.<br>● التقليص في آجال معالجة ملفات استرجاع المصاريف والخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة وخلاص مقدمي الخدمات الصحية وذلك في إطار عقود أهداف تبرم في الغرض مع المراكز الجهوية والمحلية تأخذ بعين الاعتبار الآجال المسجلة من قبل كل مركز وإمكانياته. |
| | | | | **المجموع** | 1226525 |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :
### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
### وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 |
|---|---|---|---|
| الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي | تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي | • دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،<br>• الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين<br>• الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.<br>• إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،<br>• مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معاليم الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر.<br>• مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملائمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات. | 9350 |
| | تحسين التغطية الاجتماعية: | • تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.<br>• اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشديد العقوبات المالية في صورة التخلف عن واجب الإنخراط ..<br>• اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | • تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز لالوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي. | |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | **تحسين التوازنات المالية للصندوق :** | • تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أدءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي"<br>• مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات (مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام )<br>**مراجعة النظام العام للتقاعد**<br>• إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)<br>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)<br>• تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية،.....)<br>• تنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك على ضوء مشروع المرسوم الذي تم إعداده بالتنسيق مع سلطة الإشراف وعرضه خلال شهر ديسمبر 2022 على رئاسة الحكومة والذي يتعلق بإرساء ضمانات وضبط آليات جديدة لغاية إحكام إجراءات استخلاص ديون الصندوق:<br>• بالنسبة لاسترجاع جرايات أسندت دون موجب (بعد تاريخ الوفاة،...) : إرساء إجراءات إدارية وجبرية وتحفظية التي ستمكن من ترسيخ الضمانات الكفيلة باسترجاع هذه المبالغ من المؤسسات البنكية والبريدية.<br>• بالنسبة لاستخلاص مستحقات الصندوق بعنوان مضاعفة منحة رأس المال عند الوفاة وتيسير إجراءات استرجاع الجزء المضاعف من منحة رأس المال عند الوفاة واسترجاع مبالغ الجرايات المسندة قبل بلوغ السن القانونية نتيجة لسقوط بدني أو وفاة بالرجوع على المؤمن في أو المسؤول عن الحادث، إذا كان سبب وفاة العون ناتجا عن مسؤولية الغير وذلك طيلة مدة الانتفاع بالجراية قبل بلوغ السن القانونية (في انتظار صدور قانون في الغرض سيتولى الصندوق اللجوء إلى إجراءات التقاضي لاسترجاع الجرايات).<br>• اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية والمتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.<br>• مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة | 298130 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الدولة،<br>• إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.<br>• اقتراح إحداث صندوق لتطهير الدين الاجتماعي (caisse d'amortissement de la dette sociale) المتخلد بذمّة الصناديق الاجتماعية وذلك على غرار التجربة الفرنسية ويقع ضبط تفاصيل تمويله والتصرف فيه على مستوى أمر حكومي. ويخول لهذا الصندوق إصدار القروض الرقاعية (emprunts obligataires) لدى السوق المالية الدولية وذلك على المدى المتوسط والبعيد.<br>• اقتراح تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرّة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.<br>• اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات والمنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.<br>• اقتراح تركيز مجلس أعلى لتمويل الضمان الاجتماعي haut conseil pour le financement de la sécurité sociale (HCFSS). | | |
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | • مشروع إعادة تأهيل منظومة الجرايات بتطوير تطبيقة جديدة تتضمن كل الوظائف المتعلقة بالتصرف في الجرايات وتوابعها.<br>• مشروع إرساء منصة جديدة لتبادل المعلومات بين الصندوق والمؤسسات المشغلة.<br>• تأهيل التطبيقات التعلقة بمتابعة الحياة المهنية للمنخرطين بالنسبة لوضعيات الإلحاق في إطار التعاون الفني أو تحت الذمة الخاصة.<br>• تأهيل التطبيقة المتعلقة بالتصرف في القروض المسندة للمنخرطين. | | |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | **تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض** | • تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي :<br>• مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها بعنوان مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي على أن يتم اعتماد هذه السجلات لاحقا لافتتاح الحق لخدمات الصندوق.<br>• سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية فيما يتعلق بتوظيف خطايا التأخير في حالة التصريح وخلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الآجال القانونية.<br>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تنص على تبادل المعطيات المتعلقة بأصحاب الجرايات و الأجور المصرح بها للمضمونين الاجتماعيتين النشيطين حتى يتسنى لنا متابعة الحسابات الفردية.<br>• إستحثاث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية بعنوان المساهمات المستخلصة و غير المحولة وذلك بالعمل على الرفع من تحويلاتها مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي.<br>• إستحثاث إصلاح نظام التقاعد بالقطاع الخاص بهدف تمكين الصندوق الوطني للتأمين على المرض من الحصول على مستحقاته بعنوان الاشتراكات الراجعة له ومنه تحسين | 700 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الإستخلاص والرفع من التحويلات بعنوان مساهمات التأمين على المرض لفائدة الصندوق.<br>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنص على إستخلاص الإشتراكات و تبادل المعطيات المتعلقة بـ :<br>•وضعية مسدي الخدمات الصحية المتعاملين مع الصندوق إزاء منظومة الضمان الاجتماعي قصد اعتمادها عند الخلاص.<br>•سجل مسدي الخدمات الصحية المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.<br>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص ضبط العلاقة في مجال التكفل بالخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين بمصحات الضمان الاجتماعي وتحويل الإشتراكات وتبادل المعطيات.<br>• إستحثاث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي.<br>•إيجاد موارد أخرى مخصصة لتمويل نظام التأمين على المرض في إطار تنويع مصادر التمويل<br>•ترشيد إسداء المنافع:<br>• تدعيم المراقبة الآلية والمباشرة لشروط افتتاح الحق باعتماد إدماج قاعدة طبية وإدارية في المنظومة الإعلامية.<br>•ضبط سياسة متكاملة لرصد واستشعار وردع التجاوزات.<br>•التأكد من الانتفاع الفعلي بالعلاج بتفعيل المراقبة الطبية البعدية.<br>•التحكم في مصاريف التأمين على المرض عن طريق متابعة السقف والمراقبة الحينية.<br>• إعداد وتحيين المراجع الطبية المعتمدة في دراسة مطالب التكفل بالخدمات.<br>• إرساء منظومة المساعدة على أخذ القرار بهدف توظيفها في إعداد جداول القيادة | |
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | •مزيد الاعتناء بالاستقبال باعتباره وظيفة حيوية ومحورية في إسداء الخدمات. وسيتم في هذا الإطار:<br>•تكوين أعوان الاستقبال<br>•إعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة مرحبا وذلك وفق مرحلية تشمل 5 مراكز كل سنة ليبلغ العدد الجملي للمراكز الحاصلة على علامة مرحبا 15 مركزا مع نهاية فترة العقد.<br>•رقمنة الخدمات واستعمال التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة في التواصل مع المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية من خلال:<br>•توسيع استعمال المنصة (ecnam) على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.<br>•القيام بحملات تحسيسية موجهة للمضمونين الاجتماعيين بهدف تطوير الانخراط في المنصة واستعمالها.<br>•تطوير واستغلال تطبيقة على الهاتف الجوال (elabes) وهي بمثابة بطاقة "لاباس" في صيغة رقمية تمكن من نفس خدمات البطاقة المادية إضافة إلى توفير خدمات جديدة للمضمونين الاجتماعيين وأولي الحق منهم.<br>•مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية. وسيتم في هذا الإطار:<br>•التوسيع التدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة. وينتظر أن يتم في هذا الإطار بعث إقليم طبي إضافي خلال سنة 2025 على أن يتواصل برنامج الإحداثات بناء على تقييم التجارب السابقة.<br>● مواصلة لامركزة الرأي الطبي للتكفل بالأدوية الخاضعة للموافقة المسبقة الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2020. وقد تمت في هذا الإطار لامركزة الرأي الطبي من المستوى الإقليمي إلى المستويين الجهوي والمحلي بالنسبة لـ 292 دواء مع موفى سنة 2022 وسيتم خلال فترة العقد توسيع هذه القائمة لتشمل أدوية إضافية وفق البرنامج السنوي المعد للغرض.<br>● مواصلة لامركزة بعض الخدمات في جانبيها الإداري والطبي على غرار عمليات زرع القوقعة وزرع القلب وزرع الكبد وتصفية الدم عبر الصفاق.<br>● توسيع إجراءات التكفل بالأدوية الخصوصية وتوزيعها لتشمل الـ 8 هياكل الصحية العمومية والعسكرية المبرمجة على غرار ما هو معمول به بمعهد صالح عزيز.<br>● الانخراط في برنامج دور الخدمات الرقمية.<br>● التقليص في آجال معالجة ملفات استرجاع المصاريف والخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة وخلاص مقدمي الخدمات الصحية وذلك في إطار عقود أهداف تبرم في الغرض مع المراكز الجهوية والمحلية تأخذ بعين الاعتبار الآجال المسجلة من قبل كل مركز وإمكانياته. | |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

## جدول عدد 2
## تقديرات ميزانية البرنامج
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2022 | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 671 | 726 | 781 | 55 | %7.58 |
| نفقات التسيير | 20 | 51 | 54 | 3 | %6.27 |
| نفقات التدخلات | 954.425 | 1168.180 | 1225.680 | 57.500 | %4.92 |
| نفقات الاستثمار | 12 | 20 | 10 | -10 | -%50 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 955.128 | 1168.977 | 1226.525 | 57.548 | %4.92 |

## جدول عدد 3:
## إطارالنفقات متوسط المدى (2024-2026)
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 671 | 726 | 781 | 850 | 880 |
| نفقات التسيير | 20 | 51 | 54 | 55 | 60 |
| نفقات التدخلات | 954.425 | 1168.180 | 1225.680 | 1259.406 | 1312.387 |
| نفقات الإستثمار | 12 | 20 | 10 | 10 | 10 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 955.128 | 1168.977 | 1226.525 | 1260.321 | 1313.337 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 955.128 | 1168.977 | 1226.525 | 1260.321 | 1313.337 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2024 بـــــ 1226.525.461 د مقابل 1168.977.187 د 2023 أي بزيادة 57.548.274 د تمثل 4،92 % وتقدر الزيادة الحاصلة أساسا في النفقات التدخلات :

- منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصناديق الاجتماعية التي يساوي أو يقل مبلغها الشهري عن 180 دينارا ( 5 م د) – تسديد عجز الأنظمة ( 1 م د) – التعاون الفني مع الخارج (0،5 م د)
- برنامج التقاعد المبكر ( 84 م د ) وتنصهر الزيادات المسجلة في إطار أهداف البرنامج عبرتحسين المنافع المسداة للمضمونيين الاجتماعيين والمساهمة في مزيد التحكم في كلفة الأجور من خلال برنامج التقاعد المبكر .

- **برنامج النهوض الاجتماعي**
- **رئيس البرنامج** : السيد إبراهيم بن إدريس
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 04 نوفمبر 2021

## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتم العمل على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للبرنامج في إطار تنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وعبر برامج وآليات ترمي إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الإجتماعية وتقريبها منه وتبسيط الإجراءات، في إطار مقاربة مبنية على حقوق الإنسان والتمييز الإيجابي للجهات بناء على مؤشرات التنمية الجهوية ولبعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال... وتمثل سياسة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المساهماتي بمختلف برامجها وآلياتها أهمّ ركائز هذه التوجهات الاستراتيجية.

وقد تمّ خلال السنوات الأخيرة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على الخطط والمشاريع والبرامج الاجتماعية الجاري بها العمل من خلال تعديلها وتطويرها وحوكمة آليات التصرّف فيها وتحسين أدائها وذلك في إطار رؤية جديدة للسياسة الاجتماعية منسجمة مع التوجّهات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وإرساء "الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية" التي ضبطتها منظّمة العمل الدوليّة سنة 2012 والتي تعتمد على توسيع وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية بما يسهم في تأمين حقّ المواطن في التّغطية الاجتماعية والصحيّة الملائمة وحدّ أدنى من الدخل للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وخاصة منها الأشخاص المعوقين والنساء والأطفال، كما تستجيب بالتوازي مع ذلك إلى إلتزامات الدولة التونسية وتنفيذها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، بالإضافة إلى التعهدات على مستوى دستور الجمهورية التونسية (**الفصول 22 و 43 و54**)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و8 و10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص اتشريعية والترتيبية المتعلقة به).

يهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الادماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا استهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية في الغرض.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع وثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي ووجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها وكذلك تنوع البرامج والآليات في مجالات التضامن والتنمية الاجتماعية والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والوقاية والإدماج الإجتماعي: مشاريع وآليات ذات صبغة وقائية ورعائية وإدماجية تستجيب لتنوع وتعدد الظواهر الاجتماعية والفئات المتعهد بها ( الفقر، الإعاقة، سوء التكيف الاجتماعي، الطفولة الفاقدة للسند،الأطفال في نزاع مع القانون، الطفولة المهددة، الأمية، المسنين، المرأة المعنفة، الفشل والإنقطاع المدرسي، الهجرة غير النظامية.....)،

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات خاصة منها ضرورة وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات وتدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة إضافة إلى ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال. كما تبرز الإشكالية المتعلقة بتعرض الفئات الهشة المذكورة خاصة من النساء إلى مظاهر العنف المادي والجسدي والاقتصادي. إذا تعمق مظاهر الفقر والخصاصة والامية من إمكانية تعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة سواء في المحيط العائلي او المجتمعي وكذلك معانتهن من أشكال التبعية الاقتصادية خاصة بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة والتي تواجه صعوبات على مستوى الإدماج والتشغيل.

كما تبرز في هذا الصدد طواهر اجتماعية أخرى مثل لجوء النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية وارتباط الوضعيات الهشة للعائلات بظواهر الجنوح والانقطاع المدرسي المبكرلدى الأطفال.

وتتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استرتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ **ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل** من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية .
- ✓ **تحسين مقومات عيش الفئات الهشة** وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- ✓ **ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات** العاملة في المجال الاجتماعي.
- ✓ **الحد من الأمية** خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

- ✓ **الهياكل المركزية**:
  - الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
- ✓ **المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف**:
  - المركز الوطني لتعليم الكبار
  - المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (11)
  - المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (7)
  - مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي(24)
- ✓ **الهياكل الجهوية**:
  - أقسام النهوض الاجتماعي (25)
  - الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)
- ✓ **الفاعليين العموميين**:
  - المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإجتماعي
  - الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

# 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

### - الهدف 3-1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 3-1-1: :نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:**

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والمقتضيات التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الإجتماعي والتي تقوم على الحدّ من التّواكل وتكريس مبدإ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتّشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرّزق. وتجد هذه التوجّهات أسسها في أهداف التنمية المستدامة وأجند التنمية لسنة 2030 " لن يترك أحد في الخلف" وفي الإتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد تم في هذا الإطار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات القيرة ومحدودة الدخل والشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

- ✓ **تقديرات المؤشر 3-1-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة) | % | %0.09 | %0.12 | % 0.50 | 0.75% | % 1 |

- ✓ **المؤشر 3-1-2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:**

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمة، وحيث انّ استهداف الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندري. ومن هذا المنظور سنركز على وضعية النساء المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

✓ **تقديرات المؤشر 3-1-2:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية** | % | %57.5 | 59% | 56% | 57% | 58% |

لقد كانت لجائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تأزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأكرانية التي انعكست مخلفاتها على ارتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، فقد شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي لتشمل عددا هاما من بين الفئات المتضررة من انعكاسات هذه الأزمات العالمية، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهريّة القارّة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة ضمن برنامج الأمان الإجتماعي، تم سنة 2022 ادراج حوالي 41 ألف منتفع جديد ليرتفع بذلك عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا في موفى سنة 2021 منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% إلى 305931 منتفعا في موفى سنة 2022 منهم 175950 امرأة رئيسة أسرة أي بنسبة 57.5 %.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين 326788 خلال شهر ماي 2023، منهم 182045 امرأة بنسبة 55.7%. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا انّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 وسنة 2022 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

**- الهدف 3-2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية**

ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة ووذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية.

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 3-2-1: :نسبةإدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة):**

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

- ✓ **تقديرات المؤشر 3-2-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)** | % | %0.30 | %0.22 | %0.28 | %0.30 | %0.32 |

تمّ احتساب هذه النسبة بالاعتماد على عدد الأشخاص ذوي الاعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والذين انتفعوا ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل مقارنة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المنتفعين بهذا البرنامج إلّا أنه تبين لنا أن طريقة الاحتساب هذه لا تعكس فعليا الآداء المتعلق بتحقيق الهدف. لهذا سيتمّ احتساب هذا المؤشر ابتداء من سنة 2023 كما يلي: **عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل مقارنة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهائد تكوين من مراكز التربية المختصة.**

وسيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة من خلال التحسيس والتوعية بضرورة استثمار الشهائد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة والبحث عن اختصاصات تتلائم مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى العمل على التحسيس ببرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة والذي ينتفع منه الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 30% من جملة الاعتمادات المخصصة له.

مع العلم وانه يجري حاليا بالتعاون مع الجانب الإيطالي تشخيص لبرنامج التكوين المعتمد حاليا بمراكز التربية المختصة وبمراكز التكوين المهني للوقوف على النقائص بهدف مراجعة برامج التكوين

لتستجيب لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات سوق الشغل الحديثة وذلك لتوفير أفضل السبل للإدماج الاقتصادي لهذه الفئة.

**- الهدف 3-3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 3-3-1: :النسبة العامة للأمية:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني
- ✓ **تقديرات المؤشر 3-3-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| النسبة العامة للأمية | % | %16.8 | %16,7 | %16,4 | %16,1 | %15,8 |

- ✓ **المؤشر 3-3-2: :نسبة الأمية عند النساء:**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

- ✓ **تقديرات المؤشر 3-3-2:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة الأمية عند النساء | % | %22.6 | %22.4 | %22.13 | %21.86 | %21.6 |

## 2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2024 | الأنشطة | التقديرات المالية 2024 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة<br>المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية | %0.50<br>%56 | ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي | 59696 | • إصدار المذكرات التفسيرية،<br>• إصدار مناشير،<br>• تعميم التجارب الناجحة وإتاحة الفرصة للإطلاع عليها،<br>• سحب نظام التنقيط على كل المنتفعين الجدد،<br>• إعادة المصادقة على المنتفعين وفقا لنظام التنقيط المعمول به،<br>• الانتهاء من إنجاز البحوث الاجتماعية خلال سنة 2023. |
| | | | ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل | 1178459 | |
| | | | ن 3 : الشراكة مع الجمعيات | 93450 | |
| | | | ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة | 84183 | |
| الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية | المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين | 0.28% | ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية | 5040 | • -تطوير برامج التكوين ونوعيتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل،<br>• تأهيل الإطار العامل بمراكز التربية المختصة،<br>• الترفيع في الاعتماد المخصص لكل مشروع،<br>• العمل على تاهيل والرفع من قدرات الاخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع (دورات تكوينية)،<br>• التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني<br>• العمل على الإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسط الطبيعي،<br>• تحقيق نسبة 2% من التشغيل بالوظيفة العمومية والقطاع الخاص. |
| | | | ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين | 5011 | |
| | | | ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل | 36925 | |
| الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية | المؤشر 1: النسبة العامة للأمية<br>المؤشر 2: نسبة | %16,4<br>%22,13 | ن 6: تعليم الكبار | 27275 | • اقتناء معدات و تجهيزات تدريس لفائدة مختلف المراكز النموذجية ومتعددة المهارات (كراسي ، طاولات،24 سبورة لفائدة التنسيقيات الجهوية ، |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **الأمية عند النساء** | | | | تجهيزات الورشات)<br>• اقتناء معدات تدريس لمختلف التنسيقيات الجهوية حوالي 20 الف دارس و اقتناء اللوازم للمراكز النموذجية و متعددة المهارات التي تتطلب تجهيزات سنوية خاصة وان 05 منها هي احداث جديدة (جرزونة ، جبنيانة، النفيضة، القطار، الكاف)<br>• تنقل الدارسين ببعض التنسيقيات مثل تطاوين عن طريق اشتراكات نقل و قبلي بواسطة النقل الريفي.<br>• اقتناء جوائز..<br>• تنظيم رحلات لفائدة دارسي تعليم الكبار بمعدل 03 رحلات سنويا في اطار التحفيز والادماج و الترفيه.<br>• تنظيم ندوات و ملتقيات لفائدة معلمي سلك التربية الاجتماعية و المتفقدين وخاصة في اطار تركيز الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار. |
| | | | **المجموع** | 1490039 | |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :
### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
### وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 |
|---|---|---|---|
| المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة | المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية | • المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام،<br>• متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة،<br>• متابعة التسيير الإداري والمالي والفنّي لمراكز التربية المختصة التي يشرف عليها،<br>• متابعة تنفيذ برامج المساعدة البيداغوجية والإرشاد الفني في مجال التربية المختصة،<br>• متابعة تقديم خدمات الرعاية الطبية وشبه الطبية للفئات المتعهد بها بمراكز التربية المختصة،<br>• المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم،<br>• المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،<br>• المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،<br>• تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة. | 2250 |
| الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة | المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية | • تحضير التلاميذ ذوي الإعاقة للادماج المدرسي ومرافقة المدمجين منهم<br>• تقديم خدمات التربية المبكرة وفق احتياجات الفئة المتعهد بها<br>• تأمين خدمات التأهيل الوظيفي والحركي والنفسي والحسي<br>• تقديم حصص في التكوين المهني والإعداد للحياة المهنية<br>• خدمات ترفيهية وأنشطة ثقافية ورياضية ملائمة. | 40000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي** | **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** | • إدماج الفئات الهشّة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتّنمويّة عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعوّل على ذاتها ويرسّخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التّواكل والتّعويل على المساعدات والتّحويلات الاجتماعيّة الظّرفيّة أو القارّة.<br>• النّهوض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشّة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التّنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسوريّة ورفاهيّة، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة.<br>• التّمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشّة ودفع عجلة التّنمية من خلال خلق مواطن الشّغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتّحويلات الاجتماعيّة النّقديّة إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة ومتواصلة لأسباب صحيّة أو بيولوجيّة (إعاقة، تقدّم في السنّ، مرض مزمن...). | 1200 |
| **الاتحاد التونسي للتضمان الاجتماعي** | **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** | • اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل<br>• اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية<br>• اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية<br>• بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة<br>• الموائد القارة للتضامن<br>• التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي<br>• اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية | 46250 |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

## جدول عدد 2
## تقديرات ميزانية البرنامج
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــــان النفقات | انجازات 2022 | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 136.383 | 151.863 | 177.127 | 25.264 | %16.64 |
| نفقات التسيير | 9.110 | 9.048 | 9.858 | 810 | %8.95 |
| نفقات التدخلات | 900.216 | 1836.542 | 1299.274 | -537.268 | %-29.25 |
| نفقات الاستثمار | 1.889 | 3.500 | 3.780 | 280 | %8 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 1047.598 | 2000.953 | 1490.039 | -510.914 | %-25.53 |

## جدول عدد 3:
## إطارالنفقات متوسط المدى (2024-2026)
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 136.383 | 151.863 | 177.127 | 181.197 | 182.209 |
| نفقات التسيير | 9.110 | 9.048 | 9.858 | 11.000 | 11.500 |
| نفقات التدخلات | 900.216 | 1836.542 | 1299.274 | 1323.140 | 1396.538 |
| نفقات الإستثمار | 1.889 | 3.500 | 3.780 | 4.900 | 6.000 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1047.598 | 2000.953 | 1490.039 | 1520.237 | 1596.247 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1048.548 | 2001.903 | 1491.186 | 1521.384 | 1597.394 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2024 بـــ 1490.038.906 د مقابل 2000.952.726 د سنة 2023 مسجلة نقصانا قدره 510.914.000 د يمثل قيمة 25،53- % وذلك نتيجة عدم احتساب اعتمادات بعنوان التحويلات المباشرة بعنوان الدعم التي تمّ إقرارها سنة 2023 والبالغـــــــــة697 م د . وتتمثل أهم الزيادات في النفقات التالية :

- الانعكاس المالي لبرمجة انتدابات استثنائية بصيغة التعاقد ( أخصائيين اجتماعيين لسد الشغورات بالمناطق الداخلية و إطارات شبه طبية لوحدة العيش لإيواء الاشهاص المعوقين بالقيروان ) .
- نفقات التدخلات ( المنح المسندة للعائلات المعوزة ـــتدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي – برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة – برنامج العودة المدرسية والجامعية – المنح المسندة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان التدخلات – بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة – منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة ...) .

وتتمثل أغلب إعتمادات البرنامج :

- المنح المسندة للعائلات المعوزة : 980 م د أي بزيادة قدرها 113 م د مقارنة باعتمادات 2023
- العودة المدرسية والجامعية : 31 م د بزيادة قدرها 1 م د مقارنة باعتمادات 2023
- بعث مشاريع صغرى للعائلات المعوزة : 8 م د بزيادة قدرها 2 م د مقارنة باعتمادات 2023
- منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة :40 م.د بزيادة قدرها 8 م د مقارنة باعتمادات 2023 .
- تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي : 23،7 م د بزيادة قدرها 2،2 م د مقارنة باعتمادات 2023

وذلك لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات الهشة في حين يتم العمل على على تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية في إطار الشراكة مع المجتمع المدني عن طريق المركز الدولي للنهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة لبعث موارد رزق للمعوقين واقتناء آلات تعويضية ميسرة للإدماج.

❑**برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**
❑**رئيس البرنامج :** السيد توفيق كلثوم
❑**تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 12 جانفي 2023

## 1- تقديم البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمتينها.

وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة اللتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و 5 و9) أضافية إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج استهدافه فئة ذات خصوصيات هامة، إذ يقيم حوالي 15 %من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية. ومراوحة تدخلات بين الجانب الاجتماعي الذي يرتكز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشة، حالات العنف ..) والجانب الثقافي : الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصائف لفائدة أبناء المهاجرين والجانب التنموي والاقتصادي الذي يرتكز على دعم تواجد التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية. إضافة إلى تنوع وتكامل شبكة المتدخليين الاجتماعيين والتي تتميز بشبكة عمل ميدانية بالخارج وبالداخل تضم جملة من الملحقين الاجتماعيين والمرشدات الاجتماعيات ومديري "دور التونسي" إضافة إلى مندوبيين جهويين وسلك استقبال يتواجد في جميع مناطق العبور البرية والجوية والبحرية وهو ما يمكّن من التواصل المباشر مع أفراد الجالية والإحاطة بهم ومرافقتهم وإدماجهم. ومساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ غياب إحصائيات دقيقة حول الجالية ومختلف خصائص شرائحها وتوزيعها (رجال أعمال، كفاءات، المرأة ،أجيال جديدة...).

- ✓ تعدد الأطراف المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج سواء بالداخل أو بالخارج وهو ما يطرح صعوبات في التنسيق بينها وفي التوصّل إلى المعلومة الموحدة بخصوص الجالية.
- ✓ استقطاب بلدان الإقامة للكفاءات التونسية من خلال منحها مناصب شغل مهمة وامتيازات مادية وعينية قيمة الشيء الذي يودي غالبا إلى استقرار هذه الكفاءات ببلدان الإقامة ويقلل من فرص استغلال هذه الخبرات لفائدة البلاد التونسية.
- ✓ ضعف رقمنة الديوان ومحدودية التواصل الرقمي مع أفراد الجالية.
- ✓ غياب النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم "دور التونسي" بالخارج والمنظمة لخطة ومهام الملحق الاجتماعي.
- ✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لمشاغل وتطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث والرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا و إعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.
- ✓ النقص في عدد المتدخلين الإجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الإجتماعيين خصوصا أن هناك توجها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.
- ✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.
- ✓ عدم مراجعة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج بدءا من بتحيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. و قد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.
- ✓ معاناة المرأة المهاجرة من عديد المظاهر السلبية الناتجة عن ظروف العيش بدول الإقامة وخاصة منها التبعية الاقتصادية للقرين واللجوء إلى أشكال العمل الهش خاصة بالنسبة لوضعيات الهجرة غير النظامية وهو ما ينعكس سلبا على ظروف عيشها وأبنائها بما يضعف روابط علاقتها مع الوطن .
- ✓ غياب مسار تحفيزي واجراءات استهدافية لتشجيع النساء من الجالية بالخارج للاستثمار في أرض الوطن .

هـذا وتجـدر الإشـارة إلـى حـدوث عـدة مسـتجدات بخصـوص ملـف الهجـرة علـى المسـتوى الـوطني والدولي وذلك نتيجة:

- ✓ تغير الموازين على خلفية المستجدات العالمية الحالية (على غرار تنامي الأحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات، الحرب بين روسيا وأوكرانيا وإبلاء الأولوية لقبول المهاجرين الاوكران على المهاجرين القادمين من بقية البلدان) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية ،
- ✓ حدوث عدّة تغييرات على الجالية التونسية المقيمة بالمهجر سواء على مستوى تركيبتها الديمغرافية (تنامي نسب الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب والمرأة والمسنّين المقيمين بالخارج) أو توزيعها الجغرافي (التطور الملحوظ لعدد الجالية التونسية المتواجدة بدول أمريكا الشمالية ودول الخليج العربي وإفريقيا) أو المستوى التعليمي (تنامي عدد الكفاءات التونسية بالخارج) و الوضعية العائلية (تنامي ظاهرة التجمع العائلي وارتفاع أعداد التونسيين بالخارج ذوي الجنسية المزدوجة)،
- ✓ تنامي عدة ظواهر (على غرار الهجرة غير النظامية، العنف الأسري، التبني، الزواج المختلط ببلدان الإقامة سواء زواج مدني أو عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية.

وهو ما يحتم العمل على استثمار الفرص التالية:

- ✓ دعم تواجد التونسيين بالخارج (لاسيما منهم الكفاءات، رجال الأعمال والجمعيات) في الحياة العامة ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- ✓ التعريف بالكفاءات والمبدعين من أبناء الجالية بالخارج ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس بما يمكن من التأثير الايجابي على الشباب التونسي ودفعه للاقتداء بهم،
- ✓ الانفتاح على المجتمع المدني وخاصة العمل الجمعياتي لدعم وتيسير التواصل مع أفراد الجالية. هذا إلى جانب إمكانية تنظيم أنشطة مشتركة مع الجمعيات للاستفادة من جميع الخبرات ولمزيد تحسين الخدمات المسداة للجالية،
- ✓ تضاعف طلبات تمتين الصلة بالوطن الأم من قبل أفراد الجالية على اثر استقرار البعض منهم ببلدان الإقامة والتأثر المحتمل لأبنائهم بأفكار والقيم الثقافية وأساليب تنظيم حياة المجتمعات بهذه البلدان.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

- ✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل

الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،

- ✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة التي تشرف عليها و تؤطرها شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع العمل على مزيد دعم العنصر البشري الموضوع على ذمة هذه المراكز كميا و نوعيا و الحرص على تطوير و تنويع أنشطتها.

ويضم البرنامج عدد من الهياكل وهي :

- المرصد الوطني للهجرة
- ديوان التونسيين بالخارج
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

# 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

### - الهدف 4-1: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية (ملحق عدد 1)

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 4-1-1: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم وتحفيزهم.

- ✓ **تقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023[1] | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | % | %2.4 | %18 | %10.6 | %11 | %12.6 |

من المنتظر تطور نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية بتونس على المدى المتوسط من 10.6% سنة 2024 لتبلغ 12.6% سنة 2024 ويعكس هذا مساهمة التونسيين بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني والدور المحوري الذي تلعبه الجالية بالخارج في ضخ العملة الصعبة وتوفيرها ودفع عجلة الاستثمار وذلك رغم كلفة التحويلات ورغم تاثير الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية على النمو الاقتصادي بتونس و على مناخ الاستثمار.

وتمثل بذلك الجالية التونسية فاعلا هاما في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تونس بالنظر إلى حجمها (إذ بلغ عدد أفرادها 833 816 1 فردا سنة 2022 وفقا لإحصائيات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتي اعتمدت على المرسمين بالسجلات القنصلية) وتركيبتها (نسبة هامة منها الكفاءات) ومساهمتها في الاقتصاد التونسي .

1 تم ضبط التقديرات بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2023، والخاصة بنسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية في حدود 18 % وهي تمثل نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية، في حين تم احتساب نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع ضمن انجازات سنة 2022 وذلك بالتقرير السنوي للقدرة على قيس الاداء لسنة 2022 .

✓ **المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن مع العمل على استهدافهم بحوافز و آليات خصوصية للرفع من مساهمتهن.

✓ **تقديرات المؤشر:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | % | %0.2 | %1.5 | % 1.82 | %2.12 | % 2.51 |

من المنتظر تطور نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية بتونس على المدى المتوسط من 28.2% سنة 2024 لتبلغ 37.9% سنة 2024 وسيتم العمل في هذا الصدد على ابرام اتفاقيات مع الهياكل المكلفة بدعم الاستثمار قصد توفير وتبادل المعطيات الإحصائية الضرورية لمزيد تصويب تدخلات الديوان.

**- الهدف 4-2 :تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:**

يتجسم هذا الهدف من خلال :

- ❖ التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- ❖ عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

**المؤشرات:**

✓ **المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.**

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

✓ **تقديرات المؤشر 4-2-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية** | % | %30 | % 52 | % 34 | % 36 | % 38 |

*تم اعتماد قيمة المؤشر التي تم تسجيلها سنة 2019 كقيمة مرجعية خلال سنة 2022 وذلك على اعتبار أن سنتي 2021 و2022 لم يتم خلالهما إجراء استبيانات بسبب الإجراءات الصحية الاستثنائية (كوفيد 19)

تم احتساب هذا المؤشر باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021. حيث بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم إعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج.

وقد تم تجميع المعطيات من:

- الإستبيانات التي يتم اعتمادها بالمراكز الإجتماعية والثقافية "دور التونسي"،
- الإستمارات التي يتم اعتمادها على متن البواخر،
- استشارات الكترونية إن وجدت،

وتبين من خلال الاستبيان أن 61 % من المستجوبين لا يعرفون الأنشطة الثقافية المؤمنة بالمراكز الاجتماعية بالخارج وبالنسبة إلى الذين يعرفون نشاط المراكز والبالغين 39 % من جملة المستجوبين، عبر 22 % منهم عن رضاهم الجيد على هذه الأنشطة و55 % منهم عبروا عن رضاهم فيما عبر 22% منهم عن عدم رضاهم .

هذا ولم يتسنى اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام بإتباع الإجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للأنشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الأنشطة المؤمنة بدور التونسي .وتعمل مصالح الديوان على اعتماد هذا المؤشر مع إتباع الطرق المثلى لتجسيمه.

ومن المنتظر أن يسجل هذا المؤشر ارتفاعا وذلك من خلال :

- برمجة إحداث 3 مراكز اجتماعية ثقافية جديدة بكل من المانيا، ميلانو والدوحة.
- التجديد على مستوى الأنشطة المؤمنة بالمراكز وتعزيزها.
- تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني في المجال الثقافي.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

## جدول عدد 1 :

## الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2024 | الأنشطة | التقديرات المالية 2024 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** | **المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | **%10.6** | ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج. | 1826 | • تجميع المعطيات حول التونسيين بالخارج والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بتنظيم الهجرة على غرار الوكالة التونسية للتعاون الفني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وزارة التعليم العالي.<br>• امضاء اتفاقيات وتفعيلها مع مختلف الهياكل الرسمية المعنية بمجال التنمية (على غرار وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية) لتبادل المعطيات الاحصائية حول المشاريع الاقتصادية لفائدة التونسيين بالخارج<br>• تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار |
| | **المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | **% 28.2** | ن 2 : البحوث في مجال الهجرة | 25 | • إعداد دراسة حول التوزيع الجغرافي للنساء المهاجرات ومجال عملهن لاستقطابهن للاستثمار بتونس بالتنسيق مع المرصد الوطني للهجرة |
| **الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج** | **المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.** | **% 34** | ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج | 32309 | • توفير إحصائيات حول الجالية بالخارج وحول الأسر المتبقية بتونس.<br>• مراجعة الاتفاقيات الثنائية.<br>• بعث آلية مستدامة تعنى باليقظة والمتابعة والمرافقة للعمال المنتهكة حقوقهم.<br>• إبرام اتفاقيات مع البلدان المستقبلة حول إمكانية النفاذ إلى برامج التكوين لفائدة الشباب المهاجر بصفة غير قانونية في البلدان ذات الكثافة في هذه الفئة.<br>• إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق التونسيين ومتابعة قضاياهم داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة.<br>• إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج |
| | | | **المجموع** | 34160 | |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

## جدول عدد 2 :

## مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 |
|---|---|---|---|
| ديوان التونسيين بالخارج | **الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** | • دعم مساهمة الجالية في مساندة التنمية:<br>• التشبيك مع الجمعيات:<br>• بناء قواعد تواصل وشراكة مع الجمعيات.<br>• إبرام اتفاقيات وأنشطة مشتركة لمزيد الإحاطة والتفاعل مع مشاغل المستثمرين<br>• التشبك مع الكفاءات:<br>• إقامة تظاهرات وندوات واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للديوان للتعريف بالكفاءات وبالمبدعين التونسيين بالخارج.<br>• تشبيك العلاقات فيما بين الكفاءات والمبدعين ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس.<br>• تحيين قاعدة بيانات الجمعيات والكفاءات التونسية بالخارج.<br>• التشبيك مع رجال الأعمال<br>• إرشاد المستثمرين والراغبين في بعث مشاريع والتعريف بالحوافز والإجراءات.<br>• التعريف بفرص الاستثمار<br>• متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية<br>•<br>• | 31109 |
| | **الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج** | • وضع وتنفيذ برامج للرعاية والإحاطة الاجتماعيّة لأفراد الجالية ولعائلاتهم المتبقية بتونس:<br>• تامين تدخلات اجتماعية بالخارج (البحث لفائدة العائلات، تامين المساعدات الظرفيّة، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجيّة ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصريّة، معالجة ملفّات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفايات ونقل الجثامين، متابعة ملفّات الحجيج والمعتمرين، معالجة ملفّات المنح المخصّصة للطلبة، معالجة ملفّات التبنّي،التعهد بمسألة الأطفال المهددين والمنتزعين من عائلاتهم، توزيع إعانات لفائدة الفئات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج،القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر، تكثيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة،<br>• التدخل لفائدة الأسر المتبقية في تونس (عن طريق المندوبيات الجهوية: حل إشكاليات التفكك الأسري، الانقطاع المدرسي ...، معالجة العرائض والتدخل لدى الهياكل المعنية لحل الإشكاليات المطروحة، استقبال الجالية بمناسبة العودة الوقتية أو النهائية وتقديم | 1570 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الخدمات والتدخل لدى المصالح المختصة لتبسيط الإجراءات،تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين من الخارج)<br>• استغلال المنصة الافتراضية للخدمات الإدارية **TUNISIENS DU MONDE**<br>• تنظيم لقاءات ومنتديات تحسيسية.<br>• وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز روابط الصلة بالوطن الأم :<br>• تامين أنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج (أنشطة قارة (تعليم اللغة العربية، مسرح، إعلامية، ورشات مختلفة...) وأنشطة ظرفية (الاحتفال بالتظاهرات الوطنية، الثقافية، الدينية، حسب المستجدات).<br>• تنظيم ملتقيات،<br>• تامين برامج ثقافية بتونس وبلدان الإقامة(رحلات، مصائف، تعليم اللغة العربية...) | | |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

## جدول عدد 2
## تقديرات ميزانية البرنامج
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2022 | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 25.525 | 28.794 | 29.075 | 281 | %0.97 |
| نفقات التسيير | 2.700 | 3.600 | 3.510 | -90 | -%2.56 |
| نفقات التدخلات | 1.313 | 1.420 | 1.575 | 155 | %9.84 |
| نفقات الاستثمار | 0 | 50 | 0 | -50 | -%100 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 29.538 | 33.864 | 34.160 | 296 | %0.87 |

## جدول عدد 3:
## إطارالنفقات متوسط المدى (2024-2026)
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | ق م 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 25.525 | 28.794 | 29.075 | 30.044 | 31.144 |
| نفقات التسيير | 2.700 | 3.600 | 3.510 | 3.550 | 4000 |
| نفقات التدخلات | 1.313 | 1.420 | 1.575 | 1590 | 1800 |
| نفقات الإستثمار | 0 | 50 | | | |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 29.538 | 33.864 | 34.160 | 35.184 | 36.944 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 29.538 | 33.864 | 34.190 | 35.214 | 36.974 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج 2024 بـــــ 34.159.555 د مقابل 33.864.054 د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 295.501 د تمثل 0،87% وتتمثل هذه الزيادة في :

- الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لتأجير الأعوان العاملين بالخارج.
- تعديل مستوى الأسعار لنفقات التسيير في الداخل والخارج.

- **برنامج القيادة والمساندة**
- **رئيس البرنامج :** السيدة آمال خليل
- **تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج:** بداية من تاريخ 15 ديسمبر 2021

## 1- تقديم البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـــ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدرات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقة تفقد الشغل - التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...

- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
- ✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
- ✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.
- ✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.
- ✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

# 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

**- الهدف 9-1: التحكم في كتلة الأجور:**

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 9-1-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

- ✓ **تقديرات المؤشر 9-1-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم) | % | %97.98 | %100.26 | %100 | %100 | %100 |

تمّ العمل على ضبط نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور بناء على توقعات الإنجازات لسنة 2023 والتعهد بإنجاز برنامج الترقيات وتسوية الوضعيات لمزيد التحكم في كتلة الأجور .

**- الهدف 9-2 :فاعلية برنامج القيادة:**

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 9-2-1: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

- ✓ **تقديرات المؤشر 9-2-1:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة | % | %2.1 | %2.07 | %2.46 | %2.47 | %2.5 |

إن وجود بعض النفقات المشتركة ( الأكرية – الماء والكهرباء والغاز – الوقود – صيانة الشبكات ... ) المحمّلة على برنامج القيادة والمساندة أثقل حجم ميزانيته وفي صعوبة توجيه الميزانية إلى البرامج العملياتية فإنّ برنامج القيادة والمساندة يعمل على مزيد إحكام التصرف في الاعتمادات والتخفيض من حجم ميزانيته على مدى السنوات المقبلة .

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

## جدول عدد 1 :

## الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2024 | الأنشطة | التقديرات المالية 2024 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: التحكم في كتلة الاجور** | **نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم بقانون المالية الأصلي)** | **%100** | ن 1 : القيادة | 292 | • استكمال تركيز منظومة الرقابة الداخلية وتركيز منظومة رقابة التصرف |
| | | | ن 2 : التصرف في الموارد البشرية | 24374 | • استغلال التطبيقة الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وتصنيفهم بحسب الرتب والأسلاك<br>• استكمال صياغة المخطط المرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان تبعا لانخراط الوزارة في مشروع رئاسة الحكومة حول التصرف التقديري في الوظائف والأعوان والمهارات. |
| **الهدف:فاعلية برنامج القيادة والمساندة** | **حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة** | **%2.05** | ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية | 18256 | • استغلال التطبيقات الإعلامية |
| | | | ن 4 : التعليم العالي | 1830 | • توفير فرص تشغيل وإدماج مهني من خلال فتح مسارات جديدة للمربين<br>• التنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية لمراجعة برامج وشعل التكوين وجعلها أكثر ملائمة لسوق الشغل |
| | | | ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي | 25435 | |
| | | | **المجموع** | 70186 | |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

## جدول عدد 2
## تقديرات ميزانية البرنامج
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2022 | ق م 2023 (1) | تقديرات 2024 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 41.753 | 45.321 | 48.563 | 3.243 | %7.16 |
| نفقات التسيير | 6.773 | 7.510 | 8.367 | 857 | %11.41 |
| نفقات التدخلات | 3.703 | 4.848 | 4.401 | -447 | %-9.22 |
| نفقات الاستثمار | 3.687 | 10.670 | 8.855 | -1.815 | %-17.01 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 55.916 | 68.349 | 70.186 | 1.837 | %2.69 |

## جدول عدد 3:
## إطارالنفقات متوسط المدى (2024-2026)
## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | ق م التعديلي 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 41.753 | 45.321 | 48.563 | 48.472 | 49.500 |
| نفقات التسيير | 6.773 | 7.510 | 8.367 | 9.370 | 10.129 |
| نفقات التدخلات | 3.703 | 4.848 | 4.401 | 4.450 | 4.500 |
| نفقات الإستثمار | 3.687 | 10.670 | 8.855 | 10.000 | 12.500 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 55.916 | 68.349 | 70.186 | 72.292 | 76.629 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 60.044 | 68.477 | 70.254 | 72.360 | 76.697 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 بـــ 70.186.341 د مقابل 68.348.676 د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1.837.665 د تمثل نسبة 69، 2 % وتتعلق الزيادة في:

- برمجة انتدابات استثنائية بصيغة التعاقد لتعزيز عمل البرنامج ( مهندس أول اختصاص إعلامة + مهندس أول اختصاص هندسة مدنية و تقني أول اختصاص هندسة مدنية وكهرباء)
- نفقات تسيير البرنامج على المستوى المركزي والجهوي .
- نفقات الاستثمار :
- استكمال بناء وتهيئة المشاريع المتواصلة المبرمجة ( أساسا المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية )
- دعم مشاريع الصيانة والتهيئة لمختلف هياكل البرنامج على المستوى المركزي و الجهوي.
- تطوير التطبيقات وتركيز الشبكات الإعلامية وتدعيم السلامة المعلوماتية بالوزارة .

# الملاحق

# 1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء

# ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

**رمز المؤشر : 1-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بمراقبة مدى احترام المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل للتشريع الجاري به العمل من خلال زيارات تفقد أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل بهدف المساهمة في الحفاظ على سلامة المناخ الاجتماعي والحد من نزاعات الشغل الجماعية.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** تشمل زيارات التفقد الأجراء العاملين في المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاعات التي تشغل عمالة هامة من النساء والتي تستوجب توفر جملة من معايير العمل اللائق واحترام ظروف الصحة والسلامة المهنية (القطاع الفلاحي)

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):القيمة A/ القيمة B**

**A**=عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل +عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل) / 2

---

**B**=عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفي كل شهر / كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 51.7% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **المؤشر1.1.1:نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد(قيمة تراكمية valeur cumulative)** | % | **44.07%** | **%52** | **%50,25** | **%51,7** | **%51,7** |
| **مؤشر فرعي 1:** نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل | % | 50.34% | %54 | %54 | %56 | %56 |
| **مؤشر فرعي 2:** نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية | % | 36.3% | %48 | % 42,5 | %43,4 | %43,4 |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت نسبة الإنجاز سنة 2022، 44.07 % ويعود ذلك الى تدعيم سلك متفقدي الشغل بانتدابات جديدة سنة 2022 بلغت 25 متفقد شغل أدى الى انعكاس إيجابي على ارتفاع عدد العملة المشمولين بزيارات التفقد. ومن المرجح تحقيق نسبة انجاز خلال سنة 2024 تقدر بـ 50.25% أي بنسبة تطور تقدر بـ 14.02%. كما من المؤمل مواصلة هذا المنحى الأيجابي خلال السنوات 2025 و 2026 بنسبة تقدر بـ 51.7%. علما وأن عودة النسب الى نسقها الطبيعي يظل مرتبطا بتوفر وسائل العمل ومدى جاهزية التطبيقة الالكترونية للدخول حيز العمل إثر ادماج سلك تفقد طب الشغل ضمنها .

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم استكمال التطبيقة المعلوماتية بعد ادماج سلك تفقد طب الشغل وعدم دخولها حيز العمل لاهميتها وفاعليتها على الرفع من المؤشر.
- عدم مواكبة تشريع الشغل لانماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) مما يضعف من تدخل متفقدي الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بارساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- عدم تمكين متفقدي الشغل من كاعوان مراقبة من آليات أكثر ردع على غرار (بطاقات الجبر وبطاقات الالزام) حتى يتسنى لهم التدخل الحيني والآني في صورة معاينة المخالفات.

- غياب التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج مما يصعب في بعض الأحيان الحصول على المعطيات الخاصة بالمؤسسات المخالفة او بالاجراء العاملين بها.

# ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج الضمان الاجتماعي

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

**رمز المؤشر : 2-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 135 | % 139 | %130,9 | %131,9 | %132,5 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | % 165.9 | % 170 | %160,6 | % 162,1 | % 162,8 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 112.4 | % 116 | %109 | % 107 | % 107 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | % 113.4 | % 117 | %108.7 | % 106.2 | % 106.6 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | %73,9 | %84,57 | %76.5 | % 82.9 | % 89.9 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض | % | %70,8 | %91,14 | % 71.9 | % 79.0 | % 86.7 |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تذهب كل التوقعات إلى تواصل النتائج السلبية لمؤشر **نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** رغم تحسن المؤشراتحيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2,7 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدّة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا).

### 1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ينتظر أن تشهد سنة 2024 تحسنا في مؤشر نسبة الأعباء من المداخيل حيث من الممكن أن تتطور من 139 % سنة 2023 إلى 132 % سنة 2026 لمجموع الأنظمة ويعزى هذا التحسن إلى الإجراءات التي أتخذت وكذلك لتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقسط هام من إعتمادات حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي.

كما أن الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات سعرفت بعض الاستقرار لستستقر بين 160,6%و 162,8% بعد أن ناهزت 170 % سنة 2023 ويعود ذلك أساسا لعديد الإجراءات التي أتخذت مثل العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 وحوكمة التصرف وإعتماد التكنولوجيات الحديثة كما أن تقلص تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي ستمكن المؤسسات من الإيفاء بتعهداتها كما تذهب كل القراءات أن الاقتصاد الوطني والتنمية ستعرف تحررا من الركود الذي رافقها لسنوات.

لكن كل هذه العوامل يجب أن لا تحجب العوامل الهيكلية التي حالت دون المعالجة الفعلية للوضعية التي تردى فيها قطاع الضمان الاجتماعي والمتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر

الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والترفيع في الجرايات على إثر الزيادة في الأجر الأدنى) زد على ذلك التهرب الاجتماعي الذي يحجب نسبة من الموارد المحتملة للضمان الاجتماعي.

**2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

تعتبر العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد من الأسباب الرئيسية لاختلال توازن مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل وينتظر أن يتفاقم المنحى السلبي في السنوات القليلة القادمة إذا لم تنجز إصلاحات جوهرية. ولإن سجلنا في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنا نسبيا في التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة بعض الإجراءات التي أتخذت والتي أهمها التمديد في سن التقاعد في القطاع العام وذلك بصدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح إحكام هذا القانون.

وقد بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 112.4 % سنة 2022 و 116 % سنة 2023 فإن هذه النسبة ستبلغ حسب لالتقديرات 109 % سنة 2024 لتستقر في حوالي 107 % سنة 2025 و 2026 ويرجع ذلك أساسا إلي المجهودات الكبيرة التي يعمل من خلالها الصندوق على إعادة هيكلته وخاصة حوكمة التصرف في موارده وأعبائه كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات 113,4 % سنة 2022 لتذخب كل التوقعات أن هذه النسبة ستنخفض لتبلغ 108.7% سنة 2024 و 106.6 % سنة 2026.

ويمكن القول أن التوجهات التي اتخذها الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعبة خلال الفترة 2024-2026 والتي تقوم على تعزيز المنظومة المعلوماتية وتأهيل التطبيقات المرتبطة بمجالات الانخراط والجرايات وخاصة منها منظومة الحسابات الفردية لتفادي النقائص وتيسير أعمال معالجة الملفات، كما سيعمل الصندوق على مزيد تطوير أساليب التواصل مع منظوري الصندوق والتأسيس لسياسة اتصالية مبنية على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي لدى العموم والتعريف بأنشطة الصندوق وتحدياته المستقبلية.

**3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

من المنتظر أن تسجل نسبة الأعباء على المداخيل الجملية للصندوق تطورا خلال الثلاث سنوات المقبلة 2024 و 2025 و2026 وذلك بسبب توقع ارتفاع الأعباء (مراجعة الإتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وإرتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية) مقابل إستقرار في المداخيل.

كما ستسجل نسبة الأعباء على المداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض تطورا خلال الثلاث سنوات المقبلة 2024 و2025 و2026 وذلك بسبب توقع ارتفاع أعباء نظام التأمين على المرض مقابلة إستقرار نسبي في مداخيل النظام (مراجعة الإتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وإرتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية) مقابل إستقرار في المداخيل.

وتذهب التوقعات أن تشهد هذه النسبة سنة 2024 بعض التراجع نتيجة الاستقرار التي قد تشهده التعريفات وكذلك تحسن الوضع الصحي بعد جائحة كورونا والتي كان لها (جائحة كورونا) الأثرالسلبي على التوازنات المالية نتيجة ارتفاع الأعباء الصحية، كما سجلنا تحسنا طفيفا في موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض نتيجة مضاعفة التحويلات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والتي عرفت تطورا من 10 مليون دينارشهريا سنة 2021 إلى إلى 20 مليون دينار شهريا كما أن إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي ساهم أيضا في تحسين موارد الصندوق زد على ما تحصل عليه الصندوق من حصته من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصناديق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مثل جائحة كوفيد 19 مما زاد في تفاقم تدهورالوضع للصناديق وعجزها عن الإيفاء بتعهداتها. كما عجزي الصناديق على إيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجرايات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية .

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

**رمز المؤشر : 2-1-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- **تعريف المؤشر:** يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **-نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية** | % | | | | | |
| • نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 94 | % 90,5 | %91 | %92 | %93 |
| • نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 56,3 | % 51 | %52 | %53 | %54 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة** | % | **% 20** | **%20** | **%21** | **%22** | **%22** |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ستسجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2024 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والتي عرفت بتفشي جائحة كورونا ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع المقابيض بعنوان الاشتراكات بنسبة 8 %. أما بالنسبة لاستخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاحي، فقد بقيت نسبة الاستخلاص لسنة 2024 في حدود ما تم تسجيله في السنوات الفارطة.

برزت أهمية قيس مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل خاصة عند قيس التوازن بين تكلفة أنظمة التقاعد ومداخيلها الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين نسق دفوعات (مختلف المنافع المسداة) والمداخيل (المتأتية أساسا من المساهمات)، كما أفرز قيس مؤشر نسبة الاستخلاص جملة من الإستنتاجات أهمها:

- ✓ عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)،
- ✓ أهمية القطاع الموازي وتنامي ظاهرة التهرب والتحيل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجّر عنه نقص في المساهمات تقدر بـحوالي 500 مليون دينار،
- ✓ صعوبات على مستوى الاستخلاص والمراقبة،

وقد عرفت السنوات الأخيرة منحا سلبيا في نسبة الإستخلاص والتي فسّرت بتبعات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على مناخ الأعمال والإستثمار والتوازنات المالية للشركات ما أفرز عجز عديد الشركات وحتى الأشخاص للإيفاء بتعهداتهم ودفع مساهماتهم الاجتماعية. وتذهب كل التوقعات في أنه بداية من سنة 2023 سيسترجع للإقتصاد التونسي عافيته وستسجل بعض المؤشرات المحفزة للإستثمار مما سيؤثر إيجابيا على نسب الإستخلاص خاصة بعد الصلح الغجتماعي الذي أقرته الدولة.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر أعتمد لقيس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100 %، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive ".

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

**رمز المؤشر : 2-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية )/ عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | | 2025 | | 2026 | |
| | | | | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| - نظام الأجراء غير الفلاحيين | % | % 81,7 | % 83,3 | 59,92 | 24,6 | 60,22 | 24,73 | 60,52 | 24,85 |
| - نظام الأجراء الفلاحيون | % | % 10,14 | % 11.4 | 12,11 | 4,97 | 12,17 | 5,00 | 12,23 | 5,02 |

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| - نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن | % | % 98,13 | % 99 | 70,51 | 28,95 | 70,58 | 28,98 | 70,65 | 29,01 |
| - نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين | % | % 95,11 | % 83.3 | 64,36 | 26,43 | 64,68 | 26,56 | 65,00 | 26,69 |
| - نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون | % | % 92,70 | % 87.5 | 68,54 | 28,15 | 68,88 | 28,29 | 69,23 | 28,43 |
| **المجموع** | % | **% 85,30** | **% 83** | **61,78** | **25,37** | **62,07** | **25,49** | **62,36** | **25,61** |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة " manqué à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي .

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون المؤمل رغم التخلص النسبي من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2024 و2025 و2026 لتبلغ % 85 لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراء الفلاحيون ونظام العملة غير الأجراء الفلاحيون ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الإجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنهلة ودار خدمات إدارية بمعتمدية بنبلة من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب مع استغلال ومسايرة التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والتواصل لتعزيز السياسة الاتصالية للصنلديق وتوفير خدمات إضافية بموقع الواب والتي ستمكن المنخرطين من الحصول على معظم الخدمات على الخط بما في ذلك الاستفسارات والإجابة على العرائض، مما سيوفر عنهم مشقة التنقل والاتصال المباشر بمصالح الصندوق.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

# بطـاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

**رمز المؤشر : 2-3-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. **تعريف المؤشر:** متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. **وحدة المؤشر :** عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصناديق الاجتماعية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2022 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2021 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1) | يوم | 39 | 35 | | 25 | 25 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)** | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1) | % | % 80.68 | % 80 | % 75 | % 80 | % 85 |
| تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) | % | % 98.76 | % 98 | % 99 | % 99.2 | % 99.4 |
| تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3) | % | % 97.00 | % 98 | % 97.5 | % 98 | % 98.5 |
| تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4) | % | % 87.26 | % 90 | % 89 | % 92 | % 95 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)** | | | | | | |
| آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم) | يوم | 42,2 | 30 | 34 | 29 | 29 |
| آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم) | | | | | | |
| • خلاص أتعاب الأطباء | يوم | 143 | 100 | 100 | 90 | 80 |
| • خلاص الصيادلة | يوم | 127 | 100 | 100 | 90 | 80 |
| • خلاص أخصائي العلاج الطبيعي | يوم | 126 | 110 | 100 | 90 | 80 |
| آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم) | | | | 120 | 110 | 100 |
| • التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة | يوم | 9.4 | 9 | 9 | 7 | 7 |
| • زرع الكلى | يوم | 20.9 | 11 | 10 | 8 | 8 |
| • زرع النخاع الشوكي | يوم | 16.7 | 13 | 13 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب | يوم | 12.1 | 9 | 9 | 7 | 7 |
| • تفتيت حصى الكلى | يوم | 6.7 | 6 | 6 | 5 | 5 |
| • السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي | يوم | 10.7 | 11 | 11 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف الآلات الطبية | يوم | من 4.4 الى 42.4. | من 5 الى 30 | 15 | 7 | 7 |
| • تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية | يوم | 8.2 | 6 | 6 | 5 | 5 |
| • التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي | يوم | 13.9 | 11 | 11 | 8 | 8 |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

سجلت سنة 2022 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات (37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدها. نتيجة السياسة التي اعتمدها الصندوق بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم (40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث القادمة إلى

تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2026 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها...

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترمل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال تحسنا ملموسا حيث قاربت النسب 100 % ويعود ذلك إلى تعزيز المنظومة المعلوماتية وتأهيل التطبيقات المرتبطة بمجالات الانخراط والجرايات وخاصة منها منظومة الحسابات الفردية لتفادي النقائص وتيسير أعمال معالجة الملفات، كما عمل الصندوق على مزيد تطوير أساليب التواصل مع منظوريه والتأسيس لسياسة اتصالية مبنية على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي لدى العموم والتعريف بأنشطة الصندوق وتحدياته المستقبلية.

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض**

شهدت الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف تحسنا ملحوظا سنة 2026 لتبلغ 29 يوما ويعود ذلك أساسا إلى توفر السيولة سنة 2022 خاصة من خلال الإعتمادات التي رصدت للصندون من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي والتي خصصت لتسديد ديون الصيدلية المركزية والمؤسسات الصحية

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.

# ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج النهوض الاجتماعي

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

**رمز المؤشر : 3-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يمكن المؤشر من متابعة **الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات اللجان الجهويّة المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 1% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

[5]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

## I- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة) | % | %0.09 | %0.12 | % 0.50 | 0.75% | % 1 |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تنفيذ 220 مشروع بعنوان سنة 2021 ( المنتفعين 101 إناث/ 119 ذكور) ضمن الإعتمادات المخصصة لبرنامج التمكين الاقتصادي والمرصودة ضمن ميزانية 2022 والتي تم تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية، كما تم تنفيذ 73 مشروع بعنوان سنة 2022 ضمن البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتم تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي وبالتالي بلغ عدد المشاريع الجملية 293 مشروع ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السّنوات القادمة خاصة مع صدور الأمر عدد 715 لسنة 2022 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022 والمتعلق بإحداث برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة وضبط شروط وإجراءات الانتفاع به والذي أضاف الفئات محدودة الدحل ضمن قائمة الأشخاص المنتفعين بهذا البرنامج إضافة إلى صدور المنشور التطبيقي عدد5 بتاريخ 30ماي، بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الإجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

كما سيتم في المرحلة القادمة تأمين زيارات متابعة لعدد هام من المشاريع المنجزة في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل في مختلف الولايات،والعمل على تسهيل جميع الإجراءات من أجل الإسراع في تركيز المشاريع وتذليل الإشكاليات القانونية والإدارية، ومنها الاشكاليات العقارية لبعض المشاريع خاصة منها الفلاحية والتي من شأنه عرقلة الشبان المنتفعين من تجسيد مبادراتهم.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- عزوف الفئات المستهدفة من المنتفعين بالمنح المالية الشهرية على الإنخراط في البرنامج بسبب ترسخ عقلية التواكل لديهم وغياب ثقافة العمل،
- بعض التعطيلات الإدارية المتعلقة خاصة بالرقابة القبليّة وإشتراط تجميع الشراءات رغم إختلاف مكونات المشاريع والتي تسبب تعطيل تنفيذ بعض المشاريع.
- التفويت في بعض المشاريع بسبب الصعوبات الظرفية أو المستمرة ( فقدان المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها،صعوبة ترويج المنتوجاتـ الازمات الاقتصادية والصحية....)
- وجود مشاكل عقارية لبعض المشاريع الفلاحية .

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

**رمز المؤشر : 3-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الأمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 58% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية | % | %57.5 | 59% | 56% | 57% | 58% |

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تأزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأكرانية التي انعكست مخالفاتها على ترتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، فقد شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي لتشمل عددا هاما من بين الفئات المتضررة من انعكاسات هذه الأزمات العالمية، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهريّة القارّة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة ضمن برنامج الأمان الإجتماعي، تم ادراج سنة 2022 حوالي 41 ألف منتفع جديد وليرتفع بذلك عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا في موفى سنة 2021 منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% إلى 305931 منتفعا في موفى سنة 2022 منهم 175950 امرأة رئيسة اسرة أي بنسبة 57.5 %.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين خلال شهر ماي 2023، 326788 منتفعا منهم 182045 امرأة بنسبة 55.7 %. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا انّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 وسنة 2022 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر شديد التأثر بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وبمنهجية الاستهداف المتبعة في هذا الإطار.

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

**رمز المؤشر : 3-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشّــر إلى الرّفع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل في علاقة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهائد تخرج من مراكز التربية المختصة.
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير أقسام النهوض الاجتماعي
4. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur) : 0.32% سنة 2026**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) | % | %0.30 | %0.22 | %0.28 | %0.30 | %0.32 |

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتمّ العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج بعث موارد الرزق في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولية لخريجي مراكز التربية المختصة في بعث المشاريع كما سيتم العمل على التحسيس ببرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة الذي يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بنسبة 30% من الاعتمادات المخصصة له.

هذا المؤشر يراعي النوع الاجتماعي حيث تمّ تسجيل نسبة 53 % من النساء من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وهي نسبة مرتفعة يجري العمل على المحافظة عليها.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- عدم ملاءمة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لمتطلبات سوق الشغل،
- عدم تنظير الشهائد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة ممّا يسهل الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- عدم مواكبة نوعية المشاريع لمتطلبات السوق،
- المستوى التعليمي المتدني للتلاميذ المرسمين بمراكز التربية المختصة،
- ضعف المستوى التكويني للأخصائيين الاجتماعيين في مرافقة ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثي المشاريع.

# بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

**رمز المؤشر : 3-3-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 15.8% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

## III- قراءة في نتائج المؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| النسبة العامة للأمية | % | %16,8 | %16,7 | %16,4 | %16,1 | %15,8 |

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المأمول أن تصل النسبة العامة للأمية خلال سنة 2026 إلى 15,8%. وهذا التراجع يعود إلى العمل على الأخذ بعين الاعتبار الجانب اللوجستي والجانب البشري بصفة خاصة من خلال مزيد إبرام عقود جديدة لفائدة المدرسين وتحسين ظروف العمل بمراكز تعليم الكبار. ويبقى هذا المؤشر دون تطلعات العاملين والفاعلين في المجال، في انتظار مزيد العمل على إيجاد حلول تتلائم والنظرة الاستشرافية لهذا البرنامج.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

إنّ تحقيق مؤشرات قيس الاداء لقطاع محو الامية وتعليم الكبار مرتبط بمزيد جملة من البرامج والخطط التي لم يتمّ المصادقة عليها ليتمّ تفعيلها وتتمثّل خاصة في :

- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الخطة الوطنية لتقليص نسبة الأمية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي.
- القانون التوجيهي لتعليم الكبار.
- برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة.
- إنجاز برامج تعليم الكبار يتمّ في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين القطاع من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.
- إعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية.
- نقص ملحوظ في عدد المدرسين.
- نقص كبير في اطار التفقّد البيداغوجي.
- عدم توفّر مراكز تربوية مستقلة خاصة بالمركز.
- تقادم المناهج التربوية المعتمدة في مجال التربية الاجتماعية
- نقص ملحوظ في عدد المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات الحياتية وعدم انتشارها بجميع ولايات الجمهورية.
- صعوبة في استقطاب الدارسين لعدم وجود الحوافز وعدم تثمين شهائد التربية الاجتماعية.
- تقلص الشراكات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية.
- تقادم أسطول السيارات المستغلة بالتنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار.
- ضعف في الاعتمادات المرصودة لتجهيز المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات الحياتية بالمعدات اللوجستية ومعدات التكوين والتدريب .
- مشكل في صيانة تجهيزات التكوين والتدريب على المهارات.
- عدم تهيئة المقرات المعدة للتكوين والتدريب وفق المقاييس والمواصفات الفنية المطلوبة.
- ضعف التكوين لدى المكونين (مهارات تقليدية غير مواكبة لمتطلبات الواقع).
- اشكالية تسويق المنتوجات المبتكرة من طرف الدارسين.
- غياب تأمين المراكز (حراسة وتأمين).
- غياب تأمين الدراسين.
- ضبابية هيكلة المراكز النموذجية وعدم استقلاليتها على مستوى التصرف الإداري والمالي.
- عدم انفتاح المراكز النموذجية فيما بينها وأيضا مع مؤسسات أخرى للاستفادة من الخبرات والمهارات.
- غياب خطة تواصلية تسويقية لخدمات المراكز.
- غياب أدلّة قطاعية خاصة بالمهارات تتلائم مع الملامح النفسية والاجتماعية للدارسين.
- غياب التقييم والمتابعة لأثر التكوين والتدريب.
- صعوبة النفاذ إلى خدمات المركز الوطني لتعليم الكبار.

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

**رمز المؤشر : 3-3-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الدارسات عدد الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur): 21.6% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة الأمية عند النساء | % | %22.6 | %22.4 | %22.13 | %21.86 | %21.6 |

[9]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المأمول أن تبلغ نسبة الأمية لدى النساء خلال سنة 2026 إلى 21,6% وذلك بنسبة تراجع سنوية 0.28% وتبقى هذه النسبة مرتفعة في انتظار المصادقة على الاستراتيجية التي تم ارساؤها من اجل انخراط المؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني في مجابهة آفة الأمية بصفة جدية.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- اعتبار المرأة السند الوحيد للعائلة وبالتالي يتعذّر عليها ارتياد مراكز التربية الاجتماعية نظرا للضغوطات اليومية.
- عمل المرأة طيلة اليوم وخاصة بالقطاع الفلاحي أو الصناعي وخاصة بالمناطق الريفية وعدم قدرتها على التوفيق بين مهامها المهنية ورغبتها في التعلّم.
- تعدّد مسؤوليات ومهام المرأة بالمنزل يمنعها من ارتياد مراكز التربية الاجتماعية.
- عدم وجود آليّات للتوعية والتحسيس بأهمية الخدمات المسداة من طرف المركز الوطني لتعليم الكبار.

# ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

**رمز المؤشر : 4-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
1. **القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 12.6% سنة 2026**
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية | % | %2.4 | %18 | %10.6 | %11 | %12.6 |

[10]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المنتظر تسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية رغم التراجع المسجل في العدد الجملي للمشاريع الاستثمارية (بلغت نسبة معدل التطور السنوي خلال الخمس السنوات الأخيرة 4 - % وهي في تراجع مستمر.

وحسب نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية (Tunisia-HIMS 2021) فان أهم أسباب العراقيل أمام استثمارات التونسيين بالخارج تتمثل في التعقيدات الإدارية (26.1 %) وضعف رأس المال (21.6 %) وضعف الحوافز المالية (10.6 %). كما أثرت الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية على النمو الاقتصادي بتونس الذي شهد تباطأ وبالتالي على مناخ الاستثمار حيث شهد قطاع الفلاحة تراجعا في الإنتاج.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وفية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيسي يتم تأمينها من قبل مختلف هياكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين بما في ذلك كل مكونات المجتمع المدني والكفاءات بالخارج .

كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف.

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

**رمز المؤشر : 4-1-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريفالمؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: جودة**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[11](Valeur cible de l'indicateur):37.9% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية | % | %0.2 | %1.5 | % 1.82 | %2.12 | % 2.51 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

[11]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

من المنتظر تطور في نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في قيمة المشاريع الاستثمارية بتونس.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيات المقيمين بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وفية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيسي يتم تأمينها من قبل مختلف هياكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين بما في ذلك كل مكونات المجتمع المدني والكفاءات بالخارج .
كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف..
هذا وتوفر وكالة النهوض بالصناعة والتجديد معطيات حسب النوع الاجتماعي اعتمادا على دراسات ميدانية يتم انجازها في الغرض. ولم تكتمل بعد الدراسة في المجال والمتعلقة بسنة 2022.

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة نسبة رضا التونسيين المقيميين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

**رمز المؤشر : 4-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

2. **تعريفالمؤشر:**يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة

4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة( ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).

   كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيقة معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ديوان التونسيين بالخارج
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 38 % سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

[12]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 (*) | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية. | % | %30 | % 52 | % 34 | % 36 | % 38 |

*تم اعتماد قيمة المؤشر التي تم تسجيلها سنة 2019 كقيمة مرجعية خلال سنة 2022 وذلك على اعتبار أن سنتي 2021 و2022 لم يتم خلالهما إجراء استبيانات بسبب الإجراءات الصحية الاستثنائية (كوفيد 19)

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر الارتفاع في نسبة تطور في نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية وذلك نتيجة لـ:

- برمجة ترفيع في نسبة التغطية للإطار الإجتماعي العامل بالخارج ( 4 احداثات سنة 2024 و 2 احداثات سنة 2025 و2 احداثات سنة 2026 ) وتعزيز نسبة التغطية (1 فرنسا سنة 2024 و2 ايطاليا والمانيا سنة 2025 و2 فرنسا وايطاليا سنة 2026)،
- تطوير نوعية وعدد الأنشطة والخدمات المقدمة للفئات المتعهد بها من سنة إلى أخرى،
- تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني في المجال الإجتماعي والثقافي.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل الخدمات المقدمة للجالية من قبل مصالح الديوان ويتم احتساب الخدمات المقدمة بدور التونسي بالخارج فقط علما وانه يتم تامين العديد من الأنشطة الأخرى من قبل مصالح الديوان على غرار تعليم اللغة العربية عند العودة، تنظيم تظاهرة أسبوع التونسي المهاجر ، إقامة منتديات، الإرشاد والتوجيه ....
- يقع تحديد نسبة الرضا عبر استبيان يتم اعداده للفئة النتفعة بخدمات المراكز وتجدر الاشارة الى احتمالية ورود الاشكاليات التالية:

- اختلاف مؤهلات المستجوبين من رواد المراكز الاجتماعية الثقافية (أولياء، أطفال...)
- عدم اتقان الفئة المستهدفة لاسيما منها الأطفال القراءة أو الكتابة باللغة العربية الشيئ الذي قد يؤدي إلى سوء فهم بعض الأسئلة واحتمال قيام أفراد آخرين، غير الفئة المستهدفة، بالإجابة.
- اعتماد لغة بلد الإقامة للاستبيان تعطي للمستجوب فرصة مناقشة الأسئلة مع غيره فيكون عرضة للتأثر بآرائه.
- عدم حياد المشرف على توزيع الاستبيان (مدير المركز) وامكانية تاثيره على نتائج الاستبيان ومستوى الجدية.

# ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
# لبرنامج القيادة و المساندة

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

**رمز المؤشر : 9-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**التحكم في كتلة الأجور
2. **تعريفالمؤشر:**يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعتمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر جدوى**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

**[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم) | نسبة | %97.98 | %100.26 | %100 | %100 | %100 |
| كتلة الاجور المنجزة | أ.د | 227994 | 255111 | 284000 | 289775 | 294197 |
| كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي | أ.د | 232700 | 254450 | 284000 | 289775 | 294197 |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم التخفيض في نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجور من خلال استغلال التطبيقة الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وضبط مختلف العناصر المكونة لكتلة الأجور .

## 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية وتعدد أنظمة التأجير
- التسويات وتأثيرها على تقديرات المؤشر ( خاصة على مستوى عملة الحضائر)
- صعوبة ضبط عدد الأعوان المعنيين بالرجوع من الإلحاق أو المحالين على التقاعد المبكر

# بطـاقة مؤشر الأداء:حجم برنـامج القيـادة والمسـاندة مقارنـة بميزانيـة المـهمة

**رمز المؤشر : 9-1-2**

## IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**فاعلية برنامج القيادة
2. **تعريفالمؤشر:**يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:مؤشر جدوى**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur): 2% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

**[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | | 2024 | 2025 | 2026 |
| حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة | % | %2.65 | %2.07 | %2.46 | %2.47 | %2.5 |
| ميزانية برنامج القيادة والمساندة | ا.د | 55916 | 68349 | 70186 | 72292 | 76629 |
| ميزانية المهمة | ا.د | 2113108 | 3302000 | 2852000 | 2920056 | 3056781 |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل بصفة متواصلة على التقليص من حجم النفقات ذات الصبغة المشتركة ( التهيئات المختلفة –التجهيزات المختلفة ...) عبر توزيعها على البرامج المعنية والتقليص من حجم الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة بمايمكن من معرفة الكلفة الحقيقية لمختلف السياسات العمومية رغم الصعوبات والاشكاليات المرتبطة بها والمتعلقة بالفوترة وتعدد وثائق التعهد والصرف.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بارتفاع حجم ميزانية المهمة وخاصة نفقات تدهلات برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي.
- تأثر المؤشر بإنجاز برنامج تسوية عملة الحضائر وتسوية وضعيات مختلفة.

# 2- بطاقات الفاعلين العموميين

# بطاقة الفاعل العمومي

# برنامج النهوض الاجتماعي

# بطـاقة عدد1 : المركز الدولي للنـهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

يكلف المركز بتنفيذ برامج التربية المختصة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على الاندماج في المسار المدرسي العادي وبإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين وذلك في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة. وتتمثل مهام هذا المركز في:

- المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام وفقا للتشريع الجاري به العمل، -متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة على المستوى المحلي والجهوي والوطني،
- متابعة التسيير الإداري والمالي والفنّي لمراكز التربية المختصة،
- متابعة تنفيذ برامج المساعدة البيداغوجية والإرشاد الفني في مجال التربية المختصة،
- متابعة تقديم خدمات الرعاية الطبية وشبه الطبية للفئات المتعهد بها بمراكز التربية المختصة،
- المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم، وفقا للتشريع الجاري به العمل،
- متابعة تقديم خدمات الإحاطة النفسية والتوجيه والإرشاد للأشخاص ذوي الإعاقة ولأفراد أسرهم،
- متابعة تنفيذ الأنشطة الثقافية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة بمراكز التربية المختصة،
- المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،
- المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،
- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة،
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها "المركز"،
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة ووضعها على ذمة المتدخلين وخاصة الباحثين والبيداغوجيين،
- دعم البحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة،
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة، -توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل وإعادة التـأهيل بـ "المركز" لفائدة منظوريه،
- تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة،
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة،
- توفير الفضاءات الملائمة وخدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل، -تطوير التعاون والشراكة في مجال التربية المختصة مع المراكز المماثلة والمؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة والتربية المختصة وطنيا ودوليا،
- إرساء علاقات شراكة مع جامعات ومعاهد البحث العلمي وخاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا،

- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية حول الإعاقة.

**2. مرجع الإحداث:**

- الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

**3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):**

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2022 | 2023 | التقديرات 2024 | 2025 | 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 1114<br>2312<br>200 | 1000<br>1000<br>200 | 1000<br>1000<br>250 | 1500<br>1000<br>250 | 1500<br>1000<br>250 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **3625** | **2200** | **2250** | **2750** | **2750** |

# بطاقة الفاعل العمومي

# برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

# بطـاقة عدد1 : ديوان التونسيين بالخارج

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

### 2- مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

### 3- تـاريخ إمضـاء آخـر عقـد برنـامج أو أهـداف أو أداء بـين المهمـة والفاعـل العمـومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعيّة لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز روابط الصلة بالوطن الأم.
- تسهيل عمليّة إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.
- الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

**3- تدخلات الفاعل العمومي:**

- **تعزيز تواجد الديوان بالخارج:**

– فتح 4 مراكز عمل جديدة بالخارج (مصالح اجتماعية) وذلك بكل من اسبانيا، هولندا، سواد والامارات العربية المتحدة،

– تعزيز سلك الملحقين بالدول ذات الكثافة المهجرية (تعزيز بفرنسا)،

– إحداث 3 مراكز اجتماعية ثقافية جديدة : المانيا، ميلانو والدوحة.

- **الرفع من جودة الخدمات:**

– العمل على الارتقاء بالأنشطة التي يؤمنها الديوان وتجديدها (على غرار تعزيز الأنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج وتنظيم ندوات وملتقيات بتونس وبالخارج لاسيما في المجال التنموي،

– رقمنة الإدارة والرفع من جودة الخدمات والتقليص من الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.

– تمكين الملحق الاجتماعي من وسائل عمل ملائمة حتى يتسنى له القيام بمجهود أفضل في الإعلام والإرشاد الاقتصادي لدى الجالية.

– تطوير منتدى رجال الأعمال والتفكير في صيغ أكثر شمولية مع العمل على تعبئة الكفاءات الاقتصادية حول قطاعات أو مشاريع محددة ذات أولوية.

- **إعادة هيكلة الديوان**
- **تكثيف الإعلام والتحسيس والتواصل مع افراد الجالية:**

– تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس.

– دعم العمل الثقافي لفائدة الأجيال الجديدة للهجرة قصد تعميق الوعي لديهم بأهمية المساهمة في المجهود التنموي للبلاد.

- **تعزيز فرص الشراكة مع مكونات المجتمع المدني:**

– مزيد الاتصال بجمعيات الكفاءات لما في ذلك من فائدة للاقتصاد التونسي في مجال نقل التكنولوجيا.

– مزيد التعريف بفرص الشراكة لحث المهاجر التونسي على التعامل مع رجال الأعمال المحليين وبعث مشاريع مشتركة بتونس.

– التنسيق مع مختلف الهياكل الرسمية للإستجابة لتطلعات الجالية في ما يخص التحكم في كلفة التحويلات تيسير إجراءات الإستثمار .

–

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

## 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2022 | 2023 | التقديرات 2024 | 2025 | 2026 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| - منحة بعنوان التأجير | 22599 | 27450 | 27609 | 31126 | 32888 |
| - منحة بعنوان التسيير | 2906 | 3500 | 3500 | 4455 | 4678 |
| -منحة الدولة بعنوان التدخلات | 812 | 800 | 1200 | 1747 | 1834 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | 550 | 370 | 2161 | 1861 |
| **المجموع** | **26317** | **32300** | **32679** | **39489** | **41261** |

# بطاقات الفاعلين العموميين
# برنامج الضمان الاجتماعي

# بطـاقة عدد1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

### 2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

تنبني الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- تحسين التغطية الإجتماعية
- تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 144644 | 11350 | 9350 | 10017 | 99370 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **144644** | **11350** | **9350** | **10017** | **99370** |

# بطـاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

### 2. مرجع الإحداث :

– القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

– القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ إرســاء منظومــة صــحية متكاملــة تشــمل الخــدمات المســداة بالقطــاعين العمــومي و الخــاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

**3- تدخلات الفاعل العمومي :**

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2022 | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 628031* | 216130 | 298130 | 349640 | 361135 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **628031** | **216130** | **298130** | **349640** | **361135** |

* إضافة إلى التحويلات العادية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تمّ تحويل مبلغ 280 مليون دينارا بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية .

# بطـاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

### 2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

### 3. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2022 | 2023 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2024 | 2025 | 2026 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | *258408 | 700 | 700 | 700 | 700 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | ***258408** | **700** | **700** | **700** | **700** |

* إضافة إلى التحويلات العادية للصندوق الوطني للتامين على المرض بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل البالغة 700 أ.د تمّ تحويل مبلغ 257.708 مليون دينارا بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية وذلك لتسديد ديون متخلدة بذمته ( الصيدلية المركزية والهياكل الصحية ) .

# 3- بطاقة النوع الاجتماعي

# بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

## 1/ الإطار العام

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف تمظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها إمرأة من ارتفاع معدل الفقر(عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) ، حيث تعول هذه العائلات نفسها بشكل عام بفضل المساعدات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليماً أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمديات الأكثر فقرا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

وقد أبرزت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الفقر في تونس ارتفعت سنة 2021 الى 16.6 % مقابل 15.2% سنة 2015 و20.5% سنة 2010 و23.1 % سنة 2005 (1951278 شخص فقير حسب نتائج المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الاسر لسنة 2021). وتتوزع النسبة إلى 12.7% في الوسط البلدي و 24.8% في الوسط غير البلدي.

وتبرز بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الأمية لدى الذكور والإناث في سنة 2019 في الوسط البلدي وغير البلدي إلى 17.7% مقابل 18.1% سنة 2018 و 18.4% سنة 2017. وتتوزع هذه النسبة إلى 12.9% في الوسط البلدي مقابل 29.5% في الوسط غير البلدي. وتتصدر ولاية جندوبة قائمة الولايات الأعلى نسبة للأمية بـ 31.6% تليها ولاية القصرين بنسبة 30.2% ثم ولاية سليانة بنسبة 29.7% (احصائيات سنة 2018).

وقد بينت الدراسات أن المرأة تجد صعوبة أكثر في الحصول على عمل من الرجل كما تتعرض للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال .حيث بلغ معدل البطالة بين النساء في نهاية الثلاثي الثاني لسنة 2023 نسبة 21.1٪ مقابل نسبة 13.2٪ للرجال. (معطيات المعهد الوطني للإحصاء).

وتمثل جملة هذه الظواهر أحد أسباب لجوء عدد هام من العاملات النساء إلى العمل بالقطاع غير المهيكل حيث يعانين من ظروف عمل غير لائقة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية

الاجتماعية خاصة في القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، ويستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5 % أجيراتٌ في إطار العمل غير المهيكل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى. و تعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات أيضا من ظروف متدنية على مستوى التنقل ما يجعلهم ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم واللاقانوني . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل ( تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن . حيث تتوفر 19.7 % فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07 % فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعديد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون. كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..)

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمراة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث، وسائل النقل والتنقل.

اما المرأة المهاجرة فهي كذلك تعاني من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، الهجرة غير النظامية..) وهو ما يجعلها عرضة لعديد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية. إذ تعترض المراة بالخارج عدة صعوبات لاسيما على مستوى الإقامة، دراسة الابناء، التشغيل (القبول بالاشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي) إضافة إلى تنامي عدة ظواهر على غرار العنف الاسري، التبني، الزواج المختلط ببلدان الاقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المراة والاطفال وامكانية تأثر أبناء أبناء الجالية بأفكار وثقافات وأساليب حياة مجتمعات بلد الإقامة وانقطاع الصلة بالوطن الأم. كما يمثل ضعف التغطية الحالية للخدمات الإجتماعية الموجهة لأفراد الجالية عموما وللعنصر النسائي بالتحديد عاملا من عوامل التأثير على

وضعية المرأة المهاجرة بدول الإقامة.

وإجمالا يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي. كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية، عدم وجود سند، الإضطرابات السلوكية...)

وتتّسم التدخلات الاجتماعية عموما لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلة ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط ضد النساء وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على انتاج مؤشرات كمية ونوعية كافية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية وضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إَضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والفتيات عموما في المجال الاجتماعي في :

- **استقطاب القطاعات الهشة لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال سيما في القطاع الفلاحي. وعدم توفر مقومات العمل اللائق لفائدتهن.**
- **عدم توفر مسار خصوصي لرصد حالات العنف المسلط على الأجيرات داخل أماكن العمل.**
- **الهشاشة الاقتصادية ونقص التغطية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات.**
- **محدودية التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف .**
- **محدودية التمكين الاقتصادي للنساء من الفئات الهشة سيما بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة .**
- **ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار.**

و للتقليص من هذه الفوارق ، إنخرطت مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ أثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي و تنزيلها على مستوها في برامجها و ميزانيتها.

# الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

## الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

### 1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

**البرنامج عدد 1: الشغل والعلاقات المهنية**

| الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي: تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه.** | غياب إطار تشريعي وترتيبي يمكن متفقدي الشغل من رصد ومتابعة حالات العنف المسلطة على العامل في أماكن العمل (المرأة الأجيرة) | محدودية نطاق تطبيق القانون 58-2017 وعدم ملائمته للنصوص المنظمة لقطاع الشغل (اقرار أحكام زجرية) |
| | | عدم القيام بجرد النصوص القانونية والقرارات الداخلية التي تتطلب التحيين |
| | | عدم الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة داخل أماكن العمل على مستوى صياغة الفصل 14-9 من مجلة الشغل.(صياغة مطلقة) |
| | | غياب معطيات إحصائية حول حالات العنف ومظاهره (عنف جسدي، عنف معنوي، تحرش جنسي.) |
| | محدودية تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل في كيفية التعامل مع حالات العنف المادي في أماكن العمل | نقص تكوين متفقدي حول العنف المسلط ضد المرأة في مكان العمل وكيفية التعامل مع الشكايات الواردة في الغرض |
| | عدم وجود أليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة في مكان العمل | عدم وجود آلية الاشعار لدى الهياكل الرقابية |
| | | عدم وجود دليل إجراءات موحد للاطارات الرقابية (سلك تفقد الشغل + سلك تفقد طب الشغل |

## البرنامج عدد 3: النهوض الاجتماعي

| الهدف الاستراتيجي عدد 1 : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي 1: تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | عدم ملائمة الإطار التشريعي والترتيبي المنظمة للنهوض الاجتماعي | عدم جرد في النصوص التي تهم النهوض الاجتماعي و تتطلب تحيين |
| | | غياب المناشير التفسيرية |
| | نقص الموارد البشريةالمؤهلة للتعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايالعنف | عدم توفر العدد الكافي من الاخصائين الاجتماعين المتكونين في مجال العنف ضد المرأة |
| | | عدم توفر حقائب تكوينية خصوصية في مجال التعهد بالنساء ضحايالعنف |
| **الهدف العملياتي 1: تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | عدم توفر فضاءات مخصصة للانصات للنساء ضحايا العنف | عدم توفر آليات تفرض توفير فضاءات خاصة بالانصات |
| | | عدم ادراج حاجيات المرأة المعنفة ضمن البرامج الوظيفية لتهيئة البناءات الإدارية الخاصة بهياكل النهوض الاجتماعي |
| | النقص في التحسيس بآليات الارشاد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة | غياب أدلة أجراءات واضحة في مجال مناهضة العنف ضد المراة |
| | | غياب خطة اتصالية خصوصية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي (تستهدف هياكل الوزارة والنساء ضحايا العنف) |
| | غياب مسار خصوصي لمناهضة العنف ضد المرأة خصوصا من الفئات الهشة لفائدة الأخصائين الاجتماعين | غياب أدلة منهجية |
| | | نقص التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال العنف ضد المرأة |
| | عدم تطبيق مقتضيات الاتفاقية المشتركة بين قطاعات المرأة والأسرة والطفولة والعدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف (الممضاة بتاريخ 15 جانفي 2018) | عدم وضوح مشمولات الأطراف المعنية |
| | | نقص المتابعة والتقارير (**reporting**) |

| | | |
|---|---|---|
| | | عدم تفعيل عمل لجنة المتابعة المنصوص عليها بالاتفاقية |
| | عدم توفرآليات رصد النساء ضحايا العنف من الفئات الهشة في المجال الاجتماعي | غياب المعطيات الإحصائية موزعة وفقا للنوع الاجتماعي |
| | | غياب أدلة ومذكرات توجيهية حول كيفية رصد حالات العنف |

# خطة العمل الخاصة بالأثر 1

## I. الأهداف والمؤشرات العملياتية

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الأهداف العملياتية | المؤشرات العملياتية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| الشغل والعلاقات المهنية | ضمان مقومات العمل اللائق | تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها | نسبة النصوص المنظمة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية المحينة | نجاعة | نسبة التقدم في الانجاز | %20 | %40 | %60 |
| | | تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف باماكن العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | نسبة مشاركة متفقدي الشغل و طب الشغل في الدورات التكوينية حول الوقاية والتعهد بحالات العنف ضد المرأة في العمل | نجاعة | عدد المشاركين / العدد الاجمالي لمتفقدي الشغل ومتفقدي طب الشغل | 25% | %20 | %15 |
| | | إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة بسلك تفقد الشغل | نسبة التقدم في إنجاز أليات الاشعار الخاصة بالنساء ضحايا العنف في أماكن العمل (أليات الاشعار المنجزة / المبرمج) | نجاعة | نسبة التقدم في الانجاز | | | %10 (البدء بتطبيق مقتضيات النصوص المحينة) |
| النهوض الاجتماعي | المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | نسبة الأخصائين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة | نجاعة | عدد المتكونين / العدد الاجمالي للأخصائين الاجتماعيين الدورات | 25% | 35% | 45% |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | **نسبة النساء ضحايا العنف المتعهد بهن من قبل هياكل النهوض الاجتماعي من مجموع النساء من الفئات الهشة** | **نجاعة** | من خلال:<br>• الإشعارات عند القيام بزيارات ميدانية،<br>• الإكتشاف التلقائي من خلال ملفات أخرى<br>• إجراء مقابلات مكتبية | 15% | 20% | 25% |
| | | | **تهيئة فضاءات للانصات للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | **جودة** | فضاء إنصات لكل نقطة اتصال للعنف ضد المراة (25 قسم النهوض الاجتماعي و24 مركز الدفاع والادماج الاجتماعي) | 19 | 15 | 15 |

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الاهداف العملياتية | الأنشطة | مؤشرات النشاط | | | | | | الميزانية | | | مصادر التمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | |
| الشغل والعلاقات المهنية | ضمان مقومات العمل اللائق | 1) تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها | اقتراح تنقيح احكام النصوص المنظمة لمشمولات متفقدي الشغل والأطباء متفقدجي الشغل بما يتماشى ومقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017:<br>• تركيز فريق عمل<br>• تحديد النصوص المزمع تنقيحها<br>• اعداد مقترحات التنقيحات<br>• العرض للمصادقة | نسبة التقدم في مراجعة النصوص | نجاعة | احتساب وفق مراحل الانجاز | %20 | %40 | %60 | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | |
| | | | اقتراح تنقيح بعض أحكام مجلة الشغل في علاقة بالنوع الاجتماعي | نسبة التقدم في مراجعة مجلة الشغل | نجاعة | احتساب وفق مراحل الانجاز | %20 | %40 | %60 | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | |
| | | 2) تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف باماكن العمل | تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل في كيفية التعاطي والتعامل مع حالات العنف في أماكن العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | عدد متفقدي الشغل المكونين | نجاعة | عدد | 100 | 70 | 50 | 10.000 | 10.000 | 10.000 | ميزانية البرنامج + ممول أجنبي |
| | | 3) إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة | تحيين دليل الإجراءات وادراج انموذج للاشعار بحالات الإبلاغ عن العنف (تحيين انموذج تلقي | نسبة التقدم في الإنجاز | نجاعة | احتساب مدى التقدم في الإنجاز | %50 (نقطة 1 و | %100 (نقطة 4 | | 1.000 | 1.000 | | ميزانية البرنامج |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **بسلك تفقد الشغل** | **الشكايات الفردية بإضافة خانة تتعلق بالتبليغ بحالات العنف)**<br>• **تكوين فريق عمل**<br>• **تحديد المسار**<br>• **إعداد مشروع وثيقة دليل الإجراءات**<br>• **المصادقة**<br>• **تعميم العمل بالدليل** | | | | | 2 و3) من مراحل الانجاز | و 5) من مراحل الانجاز | | | | |
| **النهوض الاجتماعي** | **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** | **تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | **التنسيق مع الأطراف المتدخلة لإعداد مشروع منشور تفسيري يضبط تدخلات الأخصائيين الاجتماعين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة**<br>• **تكوين فريق عمل (الهيئة العامة وادراة الشؤون القانونية/ / نقاط الإتصال في ملف العنف المعينين من قبل مؤسساتهم)**<br>• **التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي**<br>• **إعداد مقترح المنشور**<br>• **إصدار النشور التفسيري** | **نسبة التقدم في الإنجاز** | **نجاعة** | احتساب مدى التقدم في الإنجاز (3 أشهر) | %100 | - | - | 2.000 (خلاص الخبير) | - | - | ميزانية البرنامج |
| | | | **تكوين العاملين حول آليات رصد واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة** | **عدد الدورات التكوينية** | **نجاعة** | عدد الدورات التكوينية | 03 دورات إقليمية | 02 دورات | 01 دورة | 75.000 (تتضمن تكاليف الدورات التدريبية+ تكاليف انتداب | 50.000 | 25.000 | ميزانية البرنامج / التعاون الدولي |
| | | | | **عدد الأعوان المكونين** | | عدد الأعوان المكونين | 180 | 120 | 60 | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | المكونين) | | | |
| | | | **ادراج محور مناهضة العنف ضد المرأة صلب برامج التكوين الاساسي والتكوين المستمر (ISES INTES/) بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة:**<br>• **تركيز فريق عمل يضم الأكاديمين وممثلين عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي**<br>• **بلورة محتوى محاور التكوين المقترحة**<br>• **التنسيق مع سلطتي الإشراف (الشؤون الاجتماعية+التعليم العالي)**<br>• **المصادقة من طرف المجلس العلمي**<br>• **إدراج المحور التكويني ضمن محاور الستكوين للسنة الدراسية /مرحلة التكوين** | **نسبة التقدم في الإنجاز** | **نجاعة** | احتساب مدى التقدم في الإنجاز | %40<br>(نقطة1 و 2) من مراحل الانجاز | %80<br>(نقطة 3 و 4) من مراحل الانجاز | %100<br>(البدء باعتماد محاور التكوين) | | 20.000 | 20.000 | ميزانية البرنامج |
| | | **تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | **إعداد دليل الإجراءات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة في القطاع الاجتماعي:**<br>•**تكوين فريق عمل**<br>•**التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي**<br>•**تحديد محتوى الدليل وعناصره**<br>•**ضبط رزنامة التنفيذ**<br>•**اصدار الدليل**<br>•**التعريف بالدليل لدى الاخصائيين الاجتماعيين** | **نسبة التقدم في انجاز الدليل** | **نجاعة** | احتساب مدى التقدم في الإنجاز | %75<br>(نقطة 1 و 2 و3 و 4) من مراحل الانجاز | %100<br>(نقطة 5 و 6 ) من مراحل الانجاز | 10.000<br>(انتداب خبير) | | 20.000<br>(تتضمن تكاليف برمجة 03 ورشات عمل) | | ميزانية البرنامج / التعاون الدولي |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **إعداد دراسة خصوصية لتحسين آليات الانصات والإحاطة:**<br>• **التنسيق مع خبير في قانون مناهضة العنف**<br>• **اعداد استمارة موجهة للنقاط الاتصال حول اليات الانصات**<br>• **مدى تمثيله عدد الإجابات على الإستمارة الخاصة بتحسين آلية الإنصات والإحاطة للعدد الجملي لنقاط الاتصال**<br>• **برمجة ورشات تفكير ( atelier de reflexion)**<br>• **اعداد الدراسة من قبل الخبير بالتنسيق مع الأأطراف المتدخلة (الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي / CRES/ الأإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والتحليل الاستراتيجي)**<br>• **ضبط آليات استغلال مخرجات الدراسة (النشر ، إعداد مذكرة توجيهية ، تنفيذ التوصيات...)** | **نسبة التقدم في إنجاز الدراسة حول تحسين آليات الإنصات والإحاطة بضحايا العنف** | **نجاعة** | احتساب مدى تقدم نسبة الإنجاز الدراسة | %40<br>(نقطة1 و 2 و 3) من مراحل الانجاز | %80<br>(نقطة 4 و 5 من مراحل الانجاز | %100<br>(نقطة 6 من مراحل الانجاز | | 03<br>ورشات عمل<br>75.000 | 03 ورشة عمل<br>75.000 | ميزانية البرنامج / التعاون الدولي |
| | | **تهيئة فضاءات خاصة باستقبال المرأة ضحية العنف (الهياكل الجهوية ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي):**<br>• **ضبط قائمة الهياكل المعنية** | **عدد الفضاءات المهيئة لإستقبال ضحايا العنف** | **جودة** | عدد الهياكل التي تم تهيئتها | - | 03<br>فضاءات | 06<br>فضاءات | | 45.000 | 90.000 | ميزانية البرنامج |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | • تشخيص حالة الفضاءات<br>• تحديد الهياكل النمودجية للبدء بتركيز فضاءات استقبال<br>• تحديد معايير التهيئة بالاستئناس بالتجارب المماثلة<br>• البدء بأشغال التهيئة بالتسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة | | | | |
| | | | | | | | | | **مراجعة نظام التنقيط لادراج معايير تمييز ايجابي لمزيد التعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف:**<br>• **تركيز فريق عمل**<br>• **تحديد معايير التمييز الايجابي ومدى تلاؤمها مع مقتضيات النصوص المنظمة لبرنامج الضمان الاجتماعي**<br>• **تحديد الفئة المستهدفة وشروط الانتفاع (الحالة الاجتماعية والمدنية..)**<br>• **اعداد مقترح التنقيح**<br>• **المصادقة على مشروع التنقيح** | **نسبة التقدم في الجاز الدليل** | **نجاعة** | احتساب مدى التقدم في الإنجاز | %40 | %80 | %100 | بدون انعكاس مالي | | | |
| | | | | **الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي لمزيد التمكين الاقتصادي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف:** | **عدد الاتفاقيات المبرمة** | | | 1 | 2 | 3 | 1 | 1 | 1 | ميزانية البرنامج / التعاون الدولي . |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | • تحديد الجمعيات<br>• عقد اجتماعات<br>• تحديد أوجه التعاون<br>• ابرام اتفاقيات شراكة<br>• بلورة الآليات الكفيلة بتنفيذ الاتفاقيات في إطار التمويل العمومي للجمعيات (مثال : الاستهداف وفق حصص) | عدد المشاريع المسندة لفائدة النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | | | 10 | 15 | 20 | 100 | 150 | 200 | ميزانية البرنامج / التعاون الدولي |

## III. التحليل

**●برنامج الشغل والعلاقات المهنية:**

يجدر التذكير أن من مهام متفقدي الشغل انفاذ القانون في مجال العلاقات الشغلية وما يترتب عنها من حقوق وواجبات (الحق في العمل اللائق خصوصا) ومن مهام الأطباء متفقدي الشغل انفاذ القانون في مجال الصحة والسلامة المهنيتين في مكان العمل. وللقيام بهذه المهام يقع الاعتماد على الرقابة الميدانية لأماكن العمل. غير ان هذه المهمة الرقابية قد لا تشمل بعض الإشكاليات او الممارسات الموجودة في عالم العمل كإشكالية العنف في أماكن العمل وهذا ناتج عن:

1) غياب إطار تشريعي واضح وعدم تحيين النصوص المنظمة لمهام الأسلاك الرقابية في مجال الشغل إضافة إلى عدم المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية عدم التلائم بين تشريع الشغل والقانون عدد 58 لسنة 2017
2) النقص على مستوى تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل في طرق التعامل مع العنف في أماكن العمل وحصر دور متفقد الشغل في ابلاغ السلط الأمنية عن أي حالة عنف يعلم بها بصفته عون ضابطة عدلية إضافة إلى عدم ادراج العنف والتحرش في مكان العمل في مشمولات طب الشغل والسلامة المهنية بوصفها من المخاطر التي يمكن ان تضر بالصحة الجسدية والعقلية والنفسية للعمال والعاملات.
3) غياب آليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة من ذلك غياب دليل إجراءات موحد للهياكل الرقابية (تفقد الشغل وتفقد طب الشغل) وآلية فعالة للشكاوى لدى سلك تفقد الشغل في حال تبليغهم من طرف احد العمال بتعرضه للعنف والتحرش في مكان العمل (انموذج للإشعار و انموذج للشكاية المتعلقة بالعنف والتحرش) إضافة إلى غياب ادلة ارشادية بالمؤسسات لمكافحة العنف والتحرش الجنسي في أماكن العمل

لذا تم اختيار جملة من الأهداف العملياتية والتي تستهدف كل من يحمل صفة عامل او عاملة بمكان العمل، النساء بما فيهم العاملات الفلاحيات الاتي يعملن في اطر غير منظمة وبصفة غير متواصلة(موسمية)، العمال الأكثر ضعفا (الأجانب)، المتدربون. من خلال عدد من الأنشطة قريبة المدى (تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل + تحيين دليل الإجراءات الخاص بسلك تفقد الشغل) وانشطة متوسطة او طويلة المدى (ملائمة تشريع الشغل مع القانون عدد 2017/58 وتحيين فصول مجلة الشغل المتعلقة بالعنف والتحرش في مكان العمل.

والتي ستمكن من تحقيق :

- ❖ اثار آنية: بناء قدرات متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل على رصد العنف والتحرش والممارسات الضارة في أماكن العمل بما من شانه ان يجعلهم جاهزين للتعامل مع حالات العنف الواردة على مصالحهم.
- ❖ آثار بعدية: تتوقف على تحيين التشريع وملائمته مع باقي التشريعات الخاصة بمكافحة العنف في مكان العمل. وتحيين ادلة الإجراءات للدخول فعليا وبصفة قانونية في العمل على مكافحة العنف في العمل من طرف متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل.

**● برنامج النهوض الاجتماعي :**

تجدر الإشارة إلى أن الفئات الهشة بمختلف مكوناتها سواء تعلق الأمر بحاملي الإعاقة ، الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو الفئات التي تعاني من وضعيات الهشاشة الاجتماعية تمثل هدفا متاحا لمختلف أشكال وتمظهرات العنف . وفي هذا الصدد تعمل مصالح مهمة الشؤون الاجتماعية لتوفير مختلف الضمانات الحمائية لفائدتها والإحاطة بها. وتمثل النساء والفتيات جزءا هاما من مكونات الفئة المستهدفة بتدخلات المهمة لاسيما مع تظافر مختلف العوامل كالفقر والأمية والتي تعمق من وضعيتهن الهشة الاجتماعية والاقتصادية .إذ تعاني النساء والفتيات من الفئات الفقيرة والهشة من إشكاليات البطالة والخصاصة وصعوبة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد ترمي الأهداف العملياتية المقترحة لتدعيم تدخلات مصالح النهوض الاجتماعي على مستوى تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف من خلال تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي وتكوين إطارات مختصة في الرصد والاستقبال والتوجيه إضافة إلى تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي سواء من خلال توثيق مسارات التعهد وتوفير فضاءات الانصات...

لذا تم اختيار هدفين عملياتيين يستهدفان كل النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف بمختلف مكوناتها : حاملات الإعاقة ، النساء الفقيرات ومحدودات الدخل ، الأمهات العازبات والفتيات المعرضات للتهديد أو في حالة جنوح وفاقدات السند.... من خلال عدد من الأنشطة كالتالي :

- ❖ إعداد منشور تفسيري لتسهيل عمل المتدخلين الاجتماعيين خاصة وأنّ قانون عدد 58 لسنة 2017 لم يرفق بنصوص ترتيبية او مناشير تفسيرية.
- ❖ إعداد دليل اجراءات يوضح مسارات التعهد من خلال توزيع الأدوار وكيفية التدخل مما بعطي أكثر نجاعة ومرونة في التعهد بضحايا العنف.
- ❖ برمجة دورات التكوينية لدعم قدرات المتدخلين الاجتماعيين المتعهدين بالفئات الهشة من خلال دورات التكوينية في مجال الاشعار ومناهضة العنف وترتكز في المرحلة الأولى على المتدخلين الاجتماعيين في الخط الامامي (الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي) والخط الثاني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي ومراكز الرعاية الاجتماعية في مرحلة ثانية . كما تشتمل مجالات التكوين خاصة في كيفية استقبال بضحايا العنف واليات الانصات والاحاطة والادماج لهاته الفئة.
- ❖ تهيئة الفضاءات حيث تعتبر تهيئة فضاءات الانصات في هياكل النهوض الاجتماعي من اساسيات التعهد لتوفير ظروف عمل مناسبة للمتدخلين المتعاملين خاصة مع الفئات الهشة كما أن توفير فضاء مخصص لعملية الانصات يساهم ي في شعور ضحية العنف بالارتياح والثقة للتعبير.

بما يمكن من تحقيق جملة من الآثار وهي :

- ❖ اثار آنية: تدعيم قدرات الأخصائين الاجتماعيين ، ملئمة النصوص في القطاع الاجتماعي للنصوص الجاري بها العمل ، ضبط وتوحيد مسارات التعهد من قبل مصالح النهوض الاجتماعي
- ❖ آثار بعدية: الإحاطة بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف وتسهيل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

## الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

### 1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

**البرنامج عدد 3: النهوض الاجتماعي**

| الهدف الاستراتيجي عدد 3 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي 1: تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة** | نقص المعرفة بالحياة السياسية ومسار الانتخابات ومختلف الفرص المتاحة إثر المشاركة في المجالس والهيئات المنتخبة | نقص الكفاءة عند النساء لاسيما الأميات |
| | | نقص التحسيس على طرق عمل والإضافات الممكنة للمجالس المنتخبة |
| | رفض و عزوف النساء عن المشاركة في المجالس المنتخبة | محدودية البنية التحتية (الربط بالوسائل التكنولوجية الحديثة / اشكالية النفاذ إلى المعلومة بالنسبة إلى متساكني المناطق الريفية) |
| | | نقص المبادرة |
| | | البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المحفزة للنساء (العمل بقطاعات هشة/ نقص الموارد المالية / اللجوء إلى العمل لتلبية الحاجيات اليومية عوض المشاركة في الحياة العامة) |

## خطة العمل الخاصة بالأثر 2

### I. الأهداف والمؤشرات العملياتية

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الأهداف العملياتية | المؤشرات العملياتية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| النهوض الاجتماعي | المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية | تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة | نسبة مشاركة النساء الأميات في المجالس المنتخبة (محليا/ جهويا/ ..) | نجاعة | احتساب عدد النساء الأميات الناشطات في الحياة العامة | % 0.4 | % 0.3 | % 0.3 |
| | | | نسبة النساء الأميات اللاتي تم تحسيسهن بأهمية المشاركة المجالس المنتخبة | نجاعة | عدد النساء الاميات الاتي تم تحسيسهن/ عدد النساء الأميات الدارسات في محو الأمية | 216 | 162 | 162 |
| | | | نسبة استقطاب النساء الأميات | نجاعة | عدد الأميات بالفرق التعليمية/ عدد النساء الأميات | 22.1 | 22.5 | 23 |

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الاهداف العملياتية | الأنشطة | مؤشرات النشاط | | | | | | الميزانية | | | مصادر التمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | |
| النهوض الاجتماعي | المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | تدعيم تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة | التكوين الاستهدافي لفائدة النساء الأميات بالمراكز التابعة للمركز الوطني لتعليم الكبار بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | نسبة النساء الأميات المتكونات | نجاعة | عدد النساء الأميات المتكونات / العدد المستهدف (3000) | % 45 | %30 | % 25 | 1000 دينار | 800 دينار | 800 دينار | -المركز اليونسكو نادي روتاري DVV |
| | | | تهيئة وحدات متنقلة لتعليم الكبار لفائدة النساء بالمناطق الداخلية | عدد الوحدات المتنقلة | نجاعة | عدد | 10 | 13 | 16 | ... | ... | .... | المركز وكالة الارشاد الفلاحي DVV |
| | | | مراجعة وصياغة المناهج التعليمية لفائدة النساء والرجال الأميين من خلال إدراج محور يتعلق بالحقوق المدنية والعمل الجمعياتي | نسبة المناهج التعليمية التي تمت مراجعتها | نجاعة | نسبة التقدم في مراجعة المناهج | % 50 | 100 % | | 50000 دينار | 50000 دينار | | المركز DVV |
| | | | برمجة حملات تحسيسية لفائدة النساء الأميات للتعريف بالحقوق المدنية والمساهمة في الأنشطة العامة | عدد الومضات التحسيسية | نجاعة | عدد | 4 | 3 | 2 | 80000 دينار | 60000 دينار | 40000 دينار | المركز DVV |

## III. التحليل

تعتبر ظاهرة الأمية ظاهرة اجتماعية مستفحلة في المجتمع التونسي ويعاني الأميون وخاصة النساء الأميات من عديد الصعوبات عدة على مستوى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاشكاليات المتعلقة بالقراءة والكتابة إضافة إلى صعوبة إطلاعهم وممارستهم لحقوقهم المدنية مثل الانتخاب أو الترشح لمختلف الهياكل المنتخبة والتي تمثل فرصة لتبليغ حاجياتهم وآلية للمسهامهة في تحسين وضعيتهن . لذا ستعمل مصالح النهوض الاجتماعي على تدعيم حضور المرأة الأمية وتمثيليتها بالمجالس المنتخبة مع استهداف النساء بالمناطق الداخلية.

لذا تم اختيار هدف عملياتي يستهدف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية من خلال أنشطة التكوين والتحسيس بالحقوق المدنية ومراجعة وتطوير المناهج التعليمية بهدف تطوير تدخلات مصالح تعليم الكبار وملائمة وتحسين المناهج التعليمية للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المدى المتوسط وتسهيل الاندماج و الوعي المجتمعي لفئة هامة من المجتمع على المدى البعيد.

# الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي و المالي للنساء و الحق في العمل اللائق و الأجر العادل

## 1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

### البرنامج عدد1 الشغل والعلاقات المهنية:

| الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي** | ضعف التغطية الرقابية لتثبت من ظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) | العامل الجغرافي المتمثل في تواجد هذه الوحدات في أماكن وعرة وبعيدة ومشتتة اغلبها بالمناطق الداخلية والريفية |
| | | ضعف الموارد البشرية واللوجستية للرقابة على القطاعين المهيكل وغير المهيكل |
| | | خصوصية نظام العمل في القطاع الفلاحي (موسمي، ميسرة، توقيت العمل (الصباح الباكر مثلا) |
| | | غياب المعطيات الإحصائية للوحدات والعاملين فيها |

## البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي:

| الهدف الاستراتيجي عدد 2 : تحسين التغطية الاجتماعية | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي 1: تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع الغير المهيكل للتغطية الاجتماعية** | عدم معرفة العاملات في القطاع غير المهيكل بمزايا أنظمة التغطية الاجتماعية | غياب أنظمة تغطية اجتماعية خصوصية لبعض المهن |
| | | محدودية وقدم أدوات التواصل لدى المصالح الإدارية |
| | | عدم تواتر وظرفية الحملات التحسيسية |
| | لجوء العاملات في القطاع غير المهيكل إلى أنظمة أخرى (برنامج الأمان الاجتماعي) عوضا عن الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي (الانتفاع بجراية وعلاج مجاني دون دفع مساهمات) | استيعاب برنامج الأمان الاجتماعي لعدد هام من العاملين في القطاع غير المهيكل |
| | | غياب نصوص قانونية ملزمة للتصريح بالوضعية تجاه الصناديق بالنسبة لبعض المهن و نقص الجانب الزجري المتعلق بالتصريح |
| | غياب اليات موجهة لاستقطاب واستهداف الفئات الهشة للانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي | غياب برامج تحسيسية |
| | | غياب معطيات إحصائية دقيقة حول الفئة المستهدفة |
| | | ضعف آليات التنسيق بين الهياكل المتدخلة (أجهزة التفقد/ النهوض الاجتماعي/ الصناديق...) |

## البرنامج عدد 3: النهوض الاجتماعي

| الهدف الاستراتيجي عدد 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي 1: تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن** | عزوف النساء من الفئات الهشة ونقص المبادرة لديهن | عدم ملائمة الشهائد والتخصص/ بعد مؤسسات التكوين |
| | | نقص الثقة في النفس والخوف من فشل المشاريع |
| | | الأمية ومحدودية المستوى التعليمي |
| | | ضعف الموارد المالية للنساء من الفئات الهشة وعدم التحكم في المداخيل والثروة (ملكية الأراضي) |
| | صعوبة النفاذ إلى المعلومة خاصة في المناطق الداخلية والريفية | صعوبة النفاذ إلى المرافق العامة |
| | | تعقد وثقل الإجراءات الإدارية |
| | | ارتفاع كلفة الخدمات العامة ومحدودية البنية التحتية |
| | صعوبة الولوج لمصادر تمويل المشاريع | ضمانات مالية مرتفعة من قبل البنوك المختصة |
| | | عدم الدراية بمصادر التمويل و البرامج التي توفرها الوزارة |
| | ضعف آليات التنسيق مع الجمعيات المختصة في المجال و مع الوزارات | نقص الإعلام والتواصل حول برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإحاطة بالفئات الهشة |

## البرنامج عدد 4: الهجرة والتونسيين بالخارج

| الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية | | |
|---|---|---|
| **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي** | **الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )** | **الأسباب الفرعية / الضمنية** |
| **الهدف العملياتي 1: تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج** | صعوبة نفاذ النساء المقيمات بالخارج إلى المبادرة الخاصة | صعوبات الحصول على التمويل |
| | | التكلفة المشطة للتحويلات المالية للتونسيين والتونسيات المقيمين بالخارج مقارنة بدول الأخرى مثل مصر |
| | | نقص المعرفة بالتحفيزات والتشجيعات الممنوحة من الدولة التونسية بوصفها مركزا للاستثمار (مناخ الأعمال) |
| | | ثقل الإجراءات الإدارية المنظمة للأنشطة الاقتصادية |
| | | نقص التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة |
| | | صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لإصدار معطيات إحصائية خصوصية للنساء المقيمات بالخارج صاحبات المبادرة |
| | محدودية وعدم كفاية آليات الحماية الاجتماعية | غياب الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي في عدد من الدول خاصة دول الخليج |
| | | تعدد الهياكل المتدخلة سواء على المستوى الوطني أو بالخارج |

## خطة العمل الخاصة بالأثر 3

### I. الأهداف والمؤشرات العملياتية

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الأهداف العملياتية | المؤشرات العملياتية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| الشغل والعلاقات المهنية | ضمان مقومات العمل اللائق | تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي | نسبة تطور زيارات التفقد للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء | نجاعة وفاعلية | عدد زيارات التفقد الموجهة للوحدات الفلاحية التي تشغل يد عاملة نسائية | 150 | 200 | 250 |
| الضمان الاجتماعي | تحسين التغطية الاجتماعية | تدعيم التحسيس والنفاذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل | نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي | جودة | عدد المنخرطين في القطاع الفلاحي من النساء/عدد العمالة النشيطة | % 5 | % 7 | % 10 |
| | | توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية | عدد دور الخدمات على المستوى الوطني | جودة | عدد دور الخدمات حسب الولاية والمعتمدية | 4 | 3 | 2 |
| النهوض الاجتماعي | المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة | تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن | عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثة سنويا لفائدة النساء المعيلات لأسرهن خاصة من ضحايا العنف | نجاعة | عدد المشاريع | 50 | 65 | 75 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **وذات الاحتياجات الخصوصية** | | **عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثة سنويا لفائدة النساء حاملات لإعاقة** | **نجاعة** | عدد المشاريع | 74 | 80 | 85 |
| | | | | **عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية** | **نجاعة** | عدد المنتفعات بالمساعدات | 190400 من مجموع 340000 | 199500 من مجموع 350000 | 208800 من مجموع 360000 |
| **الهجرة والتونسيين بالخارج** | **تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** | **تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج** | | **عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمات بالخارج** | **نجاعة** | عدد المشاريع | 229 | 234 | 240 |

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

| البرنامج | الأهداف الاستراتيجية | الاهداف العملياتية | الأنشطة | مؤشرات النشاط | | | | | | الميزانية | | | مصادر التمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المؤشر | طبيعة المؤشر | طريقة الاحتساب | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | |
| الشغل والعلاقات المهنية | ضمان مقومات العمل اللائق | تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي | اعداد خطة عمل لاستهداف القطاع الفلاحي بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وطب الشغل | نسبة التغطية الطبية للشغل لفائدة النساء العاملا في الفلاحة | نجاعة | عدد | %10 | 20% | 30% | | | | |
| | | | رصد الاخلالات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والحرمان من الاجر او جزء منه | عدد المخالفات المرفوعة في هذا الصدد وعدد المحاضر الموجهة الى مصالح الضمان الاجتماعي في الغرض | نجاعة | عدد | 01 | 02 | 03 | | | | |
| | | | اقتراح تنقيح أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالحق في التغطية الاجتماعية والراحة اليومية والاسبوعية والسنوية للعاملات بالقطاع الفلاحي | نسبة التقدم في مراجعة هذه الاتفاقيات/ عدد الاتفاقيات المزمع تنقيحها | نجاعة | احتساب وفق مراحل الإنجاز | %20 | %40 | %60 | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | بدون انعكاس مالي | |
| الضمان الاجتماعي | تحسين التغطية الاجتماعية | التحسيس والنفاذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل | إعداد قاعدة معطيات حول العاملات بالقطاع الفلاحي | نسبة التقدم في إعداد قاعدة المعطيات حول العاملات بالقطاع الفلاحي | جودة | نسبة الإنجاز (مقارنة بالمراحل من الصياغة إلى الاستغلال الفعلي) | الإنطلاق في الصياغة ( concep tion) | % 50 | 100 % | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | **برمجة دورات تكوينية استهدافية لفائدة أعوان الصناديق الاجتماعية حول التكنولوجيات الحديثة وآليات التواصل (اعوان الشبابيك/ المتفقدين...) بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة** | | **عدد الأعوان المكونين /عدد الدورات التكوينية** | | دورات تكوينية على مستوى مركزي تشمل أعوان الثلاثة صناديق | 03 | 10 | 10 | ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي | |
| | | | **الترفيع في عدد الوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي** | | **عدد الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي** | | | 04 | | | ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي | |
| **النهوض الاجتماعي** | **المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية** | **تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن** | **الشراكة مع الجمعيات لتحفيز المبادرة النسائية** | **نجاعة** | **عدد النساء من الفئات الهشة المنتفعات بمشاريع بعث موارد رزق في إطار الشراكة مع الجمعيات** | عدد | سيتم العمل على تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر | | | | | | |
| | | | **اعداد دراسة حول أسباب عزوف المهاجرات عن الاستثمار بالتنسيق مع المرصد الوطني للهجرة** | | **-** | | | | | | | | |
| | | | **برمجة لقاءات تحسيسية لفائدة التونسيات بالمهجر** | | **عدد الحملات التحسيسية** | عدد | 12 | 08 | 10 | 12 | 14.000 | 17.000 | 20.000 |
| | | | | | | | | | | | | | ميزنية الديوان (تأمين أنشطة ظرفية بدور التونسي |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | بالخارج بمعدل 70 مشاركة في كل لقاء تحسيسي ) |
| | | **برمجة دورات تكوينية عن بعد لفائدة الإطار الاجتماعي بالخارج بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة** | **عدد الدورات التكوينية** | | عدد | 01 | 02 | 02 | بدون انعكاس مالي / خلاص أتعاب المتدخلين من بقية هياكل الاستثمار والمدعوين لتأمين الدورات التكوينية لفائدة الإطار الاجتماعي بالخارج | | | ميزانية الديوان |
| | **المساهمة في تحسين فرص الاستثمار لفائدة التونسيات المقيمات بالخارج** | **تحسين وتدعيم التنسيق مع الهياكل المتدخلة في مجال الاستثمار : اقتراح إجراءات لتخفيف كلفة التحويلات المالية** | **عدد الاجراءات المقترحة** | | عدد | 02 | 02 | 02 | بدون انعكاس مالي | | | |
| | | **ابرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل التحويلات المالية من التونسيين المقيمين بالخارج** | **عدد الاتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية** | | عدد الاتفاقيات | 02 | 02 | 02 | بدون انعكاس مالي | | | |
| | | **ابرام الاتفاقيات مع هياكل مساندة التنمية لتوفير المعطيات الاحصائية** | **عدد الاتفاقيات المبرمة مع هياكل مستندة التنمية** | | عدد الاتفاقيات | 03 | 04 | 05 | بدون انعكاس مالي | | | |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة لمزيد الإحاطة بالنساء من الجالية التونسية بالخارج** | **عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة** | | عدد الاتفاقيات | 02 | 04 | 05 | بدون انعكاس مالي | | |

## III. التحليل

**●برنامج الشغل والعلاقات المهنية :**

بالنسبة للأهدف العملياتية لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية الخاصة بالاثر عدد 3 والمتمثل في تدعيم الرقابة (تفقد الشغل وتفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي تم تخصيص هذه الشريحة من العملة بهدف تدعيم الرقابة الرامية دائما الى ضمان توفر مقومات العمل اللائق نظرا لخصوصية العمل بهذا القطاع (عمل موسمي ليس له إطار قانوني، يضع العاملات في وضع هش صحيا وقانونيا وماديا) وخصوصية شريحة النساء العاملات به (الفقر، المستوى الدراسي المحدود، السكن في المناطق الريفية والداخلية، عدم المعرفة ببرامج الدولة لتدعيم النساء وتمكينهن اقتصاديا وماليا، غياب التأطير بهدف الدفاع عن حقوقهن في الاجر والاستقلالية المالية ...) وما يترتب عن ذلك من إشكاليات تتعلق بالاستغلال الاقتصادي والعمل في ظروف غير لائقة ( ظروف العمل، ظروف الصحة والسلامة المهنية، ظروف النقل والتنقل).

ويرمي الهدف العملياتي المعتمد إلى استهداف النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكثيف زيارات التفقد وتدعيم الرقابة في مجالي تفقد الشغل وطب الشغل بما يسمح بتجميع البيانات حول هاته الشريحة من العاملات في مرحلة أولى وحصر مجالات العمل ومواسمها وانشاء قاعدة بيانات حول عددهم، معدل أعمارهم، وضعيتهم الاجتماعية، مسجلين او غير مسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي، يتمتعون بتغطية اجتماعية او لا، يتحصلون على أجور قانونية أولا، يعملون في اطار عائلي او في اطار علاقة شغلية بين اجير ومؤجر الى غير ذلك من المعطيات التي تخول للسلك الرقابي (متفقدي الشغل + الأطباء متفقدي الشغل) بالتنسيق مع الجهات التي تتقاطع معه في العمل من احداث قاعدة بيانات تمكن من متابعة وضعية هاته الشريحة من العاملات والعمل على تمكينهم اقتصاديا واستقلالهم ماديا وضمان ظروف عمل لائقة .

**●برنامج الضمان الاجتماعي :**

نظرا لترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على موارد الدولة ونجاعة تدخلاتها ونظرا للأهمية الاستراتيجية لضمان التوازات المالية للصناديق الاجتماعية وما لعملية استيعاب القطاعات غير المهيكلة من تأثيرات محتملة على موارد الصناديق ، تم اختيار أهداف عملياتية تهدف لاستقطاب العمالة من النساء بالقطاعات الفلاحية ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي والتي ستمكن إضافة إلى ما تم ذكره سابقا ، من توفير أحد معايير العمل اللائق لفائدتهن من خلال تمكينهن من التغطية الاجتماعية والصحية. ويستهدف الهذا التوجه النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكوين أعوان الصناديق الاجتماعية و إعداد قاعدة معطيات و توسيع التغطية بهياكل الضمان الاجتماعي لمزيد استهداف المناطق الداخلية حيت تنتشر المؤسسات والضيعات الفلاحية.

وهو ما سيسهم في تطوير نسبة التغطية الاجتماعية وتمكين العاملات في القطاع الفلاحي من الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى المتوسط وتحسين التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية و استقطاب القطاع غير المهيكل.

**●برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :**

في تناغم مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الهجرة وتدعيم مشاركة النساء المقيمات بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ، ترمي الأهداف العملياتية لمزيد التعريف بفرص الاستثمار بتونس خاصة وأن مساهمة النساء في هذا الإطار تعتبر محدودة كما ولا تتوفر معطيات إحصائية محينة تمكن من مزيد استهدافهن. إضافة إلى وجود عديد الصعوبات التي تواجه مصالح الهجرة في هذا الصدد خاصة على مستوى غياب خطة اتصالية واضحة ، تعقد الإجراءات الإدارية لبعث المشاريع وعدم وجود مسار خصوصي لفائدة الجالية بالخارج ، ارتفاع كلفة التحويلات البنكية وغياب مساهمة ابلجمعيات العاملة في مجال الهجرة في دول الإقامة للتعريف بالفرص المتاحة.

لذا تم تحديد أهداف عملياتية تمكن من استهداف النساء من الجالية التونسية المقيمة بالخارج لتحسين مساهمتهن في الاستثمار على المستوة الوطني وذلك من خلال برمجة عدد من الأنشطة منها التكوين الاستهدافي للملحقين الاجتماعين ، إعداد قاعدة معطيات ، ابرام اتفاقيات سواء مع هياكل التنمية أو البنوك ، التحسيس و الشراكة مع الجمعيات.

من المتوقع أن تمكن الأ،شطة المذكورة من الترفيع في نسبة المشاريع المحدثة من قبل النساء من الجالية التونسية بالخارج و تطوير قدرات الملحقين الاجتماعين في المجال ، تطوتدعيم الشراكة مع المجتمع المدني إضافة إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير مواطن الشغل و تطوير نسب المشاريع المنتجة.

# 4-جداول خاصة بالبرامج

# الملحق عدد 1
# برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

## بيانات حول نسبة مشاركة التونسيين في المشاريع الاستثمارية

| المشاريع الجملية | عدد المشاريع | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | انجازات | | | | | | | تقديرات | |
| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 |
| المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج (1) | 1915 | 1896 | 1575 | 2370 | 1557 | 1468 | 1378 | 1289 | 1199 |
| المشاريع الجملية المصادق عليها (2) | *15011 | 20186 | 20901 | 14346 | 15592 | 14083 | 12573 | 11063 | 9553 |
| نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجملية(1)/(2) | 12.5 % | % 9.4 | % 7.5 | % 16.5 | % 10 | % 10.2 | % 10.6 | % 11 | % 12.6 |
| المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيات بالخارج (3) | * 194 | - | - | ** 110 | 217 | 223 | 229 | 234 | 240 |
| نسبة مساهمة التونسيات بالخارج(3)/(1) | % 10.1 | - | - | %4.6 | 13.9% | % 15.2 | % 16.6 | % 18.4 | %20 |
| | %1,29 | | | %0,77 | %1,39 | %1,58 | %1,82 | %2,12 | %2,51 |

*المشاريع المصرح بها في قطاعي الصناعة والخدمات

** لا يمكن الاعتماد على معطيات سنة 2021 (التي تعتبر سنة استثنائية نتيجة تفشي وباء الكوفيد) من أجل القيام بـتقديرات متوسطة أو طويلة الأمد (وتجدر الإشارة إلى أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد توفر معطيات حسب النوع الاجتماعي اعتمادا على القيام بدارسات ميدانية غير أن الدراسة بعنوان سنة 2022 لم تكتمل بعد) .

| المشاريع الجملية | مبالغ الاستثمارات (م.د) | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | انجازات | | | | | تقديرات | | | |
| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 |
| المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج (1) | 83.944 | 76.815 | 79.076 | 162.968 | 133.410 | 105.891 | 113.345 | 120.799 | 128.253 |
| المشاريع الجملية المصادق عليها (2) | *4947.3 | 4516.1 | 5094.4 | 7056.8 | 4099.8 | 3961.036 | 3822.27 | 3683.504 | 3544.738 |
| نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجملية(1)/(2) | % 1.2 | % 1.7 | % 1.6 | % 2.3 | % 2.4 | % 2.7 | % 3 | % 3.3 | % 3.6 |
| المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيات بالخارج (3) | *8.04 | - | - | 20.114 | 0.192** | 8.894 | 9.634 | 10.267 | 11.542 |
| نسبة مساهمة التونسيات بالخارج(3)/(1) | % 9.6 | - | - | % 12.3 | % 5.3 | % 8.4 | % 8.5 | % 8.5 | % 9 |

*المشاريع المصرح بها في قطاعي الصناعة والخدمات

** المشاريع المصادق عليها في قطاع الفلاحة

-الإحصائيات غير متوفرة

| المؤشر | إنجازات 2022 | تقديرات[15] | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | 2024 | 2025 |
| عدد المشاريع المنجزة(1) | 1557 | 1468 | 1378 | 1289 |
| من قبل التونسيين بالخارج | | | | |
| قيمة التحويلات المالية (2) | 9468,4 م.د | 10576.725 م.د | 11685.05 م.د | 12793.375 م.د |
| من قبل التونسيين بالخارج | | | | |
| نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية | % 10 | % 10.2 | % 10.6 | % 11 |
| نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع | % 2.4 | % 2.7 | %3 | % 3.3 |
| نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع | % 5.3 | % 8.4 | % 8.5 | % 8.5 |

[15] LA MÉTHODE DE PRÉVISION UTILISÉE EST CELLE DE LA MÉTHODE DES POINTS EXTRÊMES ( y = ax + b)

(1)

➢تم احتساب المشاريع المصرح بها في قطاعي الخدمات والصناعة والمشاريع المصادق عليها في قطاع الفلاحة وذلك نظرا لعدم توفر معطيات إحصائية حول المشاريع الاقتصادية المصادق عليها في قطاعي الصناعة والخدمات من قبل الهياكل ذات الاختصاص.

➢نسبة معدل التطور السنوي خلال الخمس السنوات الأخيرة تقدر بـــ 4 - % وهي في تراجع مستمر حيث سجل التصريح وبعث 1915 مشروعا من قبل التونسيين بالخارج خلال سنة 2018 أما خلال سنة 2022 فكان العدد في حدود 1557 مشروعا.

➢وعلى الصعيد الوطني سجلت وكالة النهوض بالصادرات والتجديد انخفاضا في قطاع الصناعة بنسبة 4.8 % في قيمة الاستثمارات الجملية و بنسبة 10.8 % في عدد المشاريع المصرح بها خلال السنة الماضية. كما أشارت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بأنه مقارنة بمخطط التنمية 2016-2020 قد سجلت مصالحها انخفاضا في قيمة الاستثمارات الجملية المصادق عليها بنسبة 4.6 % وفي عدد المشاريع المصادق عليها بنسبة 24.8 %.

➢تسجيل تأخير بموافاة ديوان التونسيين بالخارج بالإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية من قبل الهياكل ذات الاختصاص.

➢ عدم موافاتنا ببعض المعطيات الإحصائية المطلوبة على غرار المشاريع المصادق عليها لفائدة الجالية في قطاعي الصناعة والخدمات و توزيع المشاريع حسب النوع الاجتماعي.

(2)

نسبة التطور السنوي للتحويلات المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022) تقدر بـ13.5 %.

➢ تتأثر قيمة تحويلات مدخرات التونسيين بالخارج بعوامل متنوعة من أهمها :

-الظروف المادية والمهنية للجالية.

-خاصية الهجرة (فردية للعمل أو عائلية للاستقرار)

-نسبة الأجيال الجديدة للهجرة بين صفوف الجالية

-الحالة الاقتصادية لبلد الإقامة.

-قيمة صرف الدينار.